

## العلاقات الاقتصادية والمالية

### بين مصر والحجاز من «الفتح» العثماني حتى الاحتلال الفرنسي 1517 — 1798م

فؤاد الماوي

يعتبر إقليم الحجاز من أهم أقاليم شبه الجزيرة العربية ، لما يتمتع به من مكانة دينية لدى كافة المسلمين ؛ حيث تعتبر زيارته لتأدية فريضة الحج الزاما على كل مسلم قادر على أداء هذا الفرض<sup>(1)</sup> . ويمتد هذا الاقليم بشكل طولي من معد شمالا ، وينتهي عند نقطة بين اللبث والقنفذة جنوبا ، على ساحل البحر الأحمر . وتقف حدوده الغربية عند البحر الأحمر ، واما حدوده الشرقية فكانت تتأرجح نبع لميزان القوى المؤثرة .

ولم يكن الانتاج الزراعي — وهو الشكل الأساسي للعمل — يفي بحاجة السكان من المواد الغذائية ؛ ولذا انجس السكان لمزاولة أعمالا أخرى ، كالرعي البدوي ، وصيد الزوارق ، والتجارة ، وبخاصة مع الهند ومصر<sup>(2)</sup> . كما زاولوا أعمالا موسمية تتعلق بتأدية الخدمات اللازمة للحجاج في موسم الحج .

ويرجح الباحث ان ضعف المردود الانتاجي للزراعة والرعي ، كان سببا رئيسيا في دفع فقراء الحجاج إلى حمل ما يحتاجون إليه من مؤن غذائية تكفي لسد حاجاتهم ، وحاجات دوابهم ، اثناء رحلة الذهاب والاقامة والعودة من الحج ، وهي رحلة كانت تستغرق عدة شهور<sup>(3)</sup> . فكان ما يحملونه يغري بهم القبائل القاطنة والمتجولة على طول طريق القوافل فيشنون عليهم غارات السلب والنهب . وقد دفع هذا المسلك العدواني حكام مصر إلى إقامة القلاع التي يعرسلها الجند ،

ورصدت الأموال لدفع جرايات الجند لحراسة قافلة الحج ، كما بذلت الأموال التي خصصت لدفع رشاو لرؤساء القبائل لكي يتعهدوا بضمان قبائلهم ان تكف عن عمليات الاغارة والاعتداء على ركب الحج <sup>(4)</sup> .

كذلك أدى ضعف المردود الانتاجي للفلاحة والرعي إلى اشتغال قسم من أهالي الحجاز بالتجارة ، مما ساعد على نمو العلاقات السلعية — النقدية بالقدر الذي يتناسب مع مرحلة الاقطاع القبلي « الشريفى » وقد اتخذ هذا النمو التجاري صورة « المضاربة » في المواد الغذائية <sup>(5)</sup> . الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الاسعار . وتسبب في الحاق الأضرار بجمهور المسلمين من الحجاج وسكان المدن المقدسة .

ومما لاشك فيه ان الحكام المسلمين قاموا برعاية أهل الحجاز . بدوافع سياسية ودينية في آن واحد ، خصوصا سلاطين آل عثمان الذين جاهدوا لبط نفوذهم على العالم السني . وحماية الأماكن المقدسة ، وقد تم لهم ذلك على يد السلطان سليم الأول ( 1512 — 1520م ) الذي تمكن من هزيمة الشاه اسماعيل الصفوي في جالديران عام 1514م ، وهزيمة السلطان قانصوه الغوري ( 1501 — 1516م ) في مرج دابق عام 1516م ، فصار يلقب بخادم الحرمين الشريفين <sup>(6)</sup> .

وبدخول مصر تحت السيادة العثمانية عام 1517م ، بعد ان فشلت المقاومة التي قادها السلطان طومانباي ( 1516 — 1517م ) خضعت الحجاز تلقائيا وبدون حرب للسيادة العثمانية <sup>(7)</sup> وتمثل العلاقة بين مصر والحجاز وضعاً منفرداً ، لما قام به حكام مصر من رعاية مالية واقتصادية لسكان الحجاز واشرافه . الذين اسسوا امارة في مكة منذ القرن الرابع الهجري بفضل مجهودات أبو محمد جعفر الموسوي ، فصارت مكة امارة يحكمها الاشراف ويحظون باحترام السكان <sup>(8)</sup> ، لاعتبارات اقطاعية قبلية مرتكزة على ادعاءات دينية . ورغم اختيار كبار الاشراف لهؤلاء الامراء الحكام الا أن سلطتهم كانت تظل منقوصة ما لم يوافق على هذا الاختيار حكام مصر من سلاطين الماليك ، فإذا حصلوا على الموافقة . ثبتوا في حكم الامارة . واقاموا مراسيم التبعية الاسمية لحكام مصر . ولهذا يذهب بعض الدارسين إلى القول بان الحجاز منذ العصور الوسطى كان يتبع مصر « تبعية تلقائية » بمعنى

ان تبعية الحجاز لمصر لم تكن ترتبط بتبدل اشخاص الحكام على مصر ، ولا بنوع الدول التي تقوم فيها ، وانما ترتبط بمصر بغض النظر عن الحكومة أو الدولة القائمة فيها<sup>(٩)</sup> .

وترجع تلك التبعية التلقائية أو الاسمية لاعتبارات اسراتيجية هي ان الحجاز من الناحية الدفاعية أو الهجومية على مصر يعتبر منطقة حيوية . « فمن الثابت ان كل سياسة دفاعية أو هجومية للدول القائمة في مصر تتخذ مجراها في شمال البحر الأحمر وجنوب الشام »<sup>(١٠)</sup> .

فقد تصدت مصر منذ عصر السلطان فانصوة الغوري ( 1501 — 1516م ) للدفاع عن الحجاز وحماية الأماكن المقدسة ضد المشاريع البرتغالية التي كانت تهدف الاستلاء على ينبع ميناء المدينة ونبش قبر الرسول ﷺ<sup>(١١)</sup> . والمقال هنا لا يهدف إلى بحث حاجة كل منها للآخرى من الناحية الاستراتيجية وانما يحاول — بقدر ما تنطق به المصادر المتاحة — ان يبحث العلاقة المالية والاقتصادية بينهما في الفترة المدروسة .

فالدارس لتاريخ تلك العلاقة يجد ان مصادر الدخل المصري لسكان الحجاز كانت متعددة الجوانب والابواب . فقد كرس مصر منذ أوائل الحكم العثماني قسماً كبيراً من ريع الخزينة لمساعدة أهالي مكة والمدينة ، هذا إلى جانب ما كانت توفره قافلة الحج المصري السنوية لهؤلاء السكان من مصادر رزق سنوية ثابتة ، في مقابل الخدمات التي يؤدونها للحجاج المصريين . فأمر الحج<sup>(١٢)</sup> كواحد من أمراء الطبلخانة كان يتسلم مبالغ سنوية من الخزينة المصرية تسمى ( ساليانة ) هي راتبه السنوي كامير للحج ، بالإضافة إلى مدفوعات أخرى تسمى ( تسليمات ) وتعطي له من الخزينة أيضاً لسد نفقات المهام المكلف بها<sup>(١٣)</sup> . وخصص في ميزانية الخزينة ثلاثة أبواب لنمويل دخل أمراء الحج هي المساعدة القديمة ، والمساعدة الجديدة ، والاقواف . كما خصص لهم مبالغ مالية أخرى من ( مدفوعات ارسالية الخزينة ) ، أي من تلك الموارد المالية التي كان من المفروض ارسالها سنوياً من الخزينة المصرية للباب العالي .

فقد كان دخل أمير الحج منذ أيام أول الولاية على مصر بعد الفتح العثماني وهو خاير بك ( 7 شعبان 923 — 8 القعدة 928هـ/ 25 أغسطس 1517 — 29 سبتمبر 1522 ) من باب المساعدة القديمة التي تتحملها الخزينة المصرية هو مبلغ 450/000 بارة<sup>(١٤)</sup> كل عام . وقد خضع هذا المبلغ للتخفيض والزيادة .

فالتخفيض حدث مرتين طوال الفترة المدروسة : الأولى بين عام 946هـ/ 1539 — 1540م وإلى عام 966هـ/ 1558 — 59م حيث زيد إلى مقداره الأصلي لسداد المصروفات المخصصة للعرب . والثانية بعد عام 989هـ/ 1581م حيث خفض بمقدار خمسون ألف بارة في السنة عن المبلغ الأصلي<sup>(١٥)</sup> .

أما عن الزيادة فقد ظلت تسير بشكل منتظم منذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي إلى أن وصلت مبلغ 920 ، 942 بارة في السنة ؛ وظلت ثابتة على هذا المبلغ منذ عام 1082هـ/ 1671 — 72م حتى مجيء الحملة الفرنسية . وتأتي هذه الزيادة نتيجة لتزايد الالتزامات التي كان يتحتم على أمراء الحج أن يفوا بها . ولتغطية تلك الالتزامات فقد منح أمراء الحج حكم بعض الأقاليم لكي يمكنهم التزامها من تغطية نفقات واحتياجات المنصب . فعلى سبيل المثال منح حكم إقليم المنصورة بعد عام 994هـ/ 1585م لأمير الحج . وفي السنوات التي أعقبت ذلك منحوا حكم أقاليم قليوب والشرقية . أما مقاطعة الطرانة فكانت تعطي كالترام دائم لأمراء الحج مقابل أن يدفعوا مال خراجها للخزينة المصرية والمقدر بمبلغ 353/789 بارة في السنة<sup>(١٥)</sup> .

والجدول التالي يوضح مقادير الزيادة والنقص في الربع من هذا المصدر للسنوات المذكورة .

السنة	924—945	946	946—965	966	966—988	989
المبلغ	450,000	350,000	350,000	450,000	450,000	400,000

السنة	1004—989	1082—1004	1107—1082	1212—1107
المبلغ	400.000	542.920	942.920	942.920

ولتوفير مبالغ باب (المساعدة الجديدة) لامراء الحج قامت الخزينة المصرية منذ اصلاحات عام 1107هـ/1695—96م بفرض ضريبة سميت بـ (المضاف)<sup>(17)</sup>، فحصل أمير الحج على مبلغ 2,587,107 بارة في ذلك العام. وظل هذا المبلغ ثابتا منذ ذلك التاريخ إلى عام 1155هـ/1742م حيث ازداد بزيادة ضريبة المضاف التي بلغ نصيب أمير الحج منها مبلغا قدره 2,512,893 بارة، فصار دخله منذ ذلك التاريخ وحتى عام 1174هـ/1760—61م هو مبلغ خمسة ملايين ومائة ألف بارة في العام ثم ازداد مرة أخرى بمقدار ثلاثة ملايين وستمائة وخمسون ألف بارة في السنة، وجاءت تلك الزيادة أيضا عن طريق الزيادة في ضريبة المضاف؛ الامر الذي أوصل ما يحصل عليه أمير الحج من المساعدة الجديدة إلى ثمانية ملايين وسبعائة وخمسين ألف بارة في السنة. وظل هذا المبلغ ثابتا حتى مجي الحملة الفرنسية<sup>(18)</sup>. والجدول التالي يوضح مقدار المبالغ التي حصل عليها امراء الحج في السنوات المذكورة.

السنة	1107	1107—1154	1155—1173	1174	1212—1174
المبلغ	2,587,107	2,587,107	2,512,893	5,100,000	3,650,000
بالبارة					8,750,000

أما الباب الثالث من الابواب المخصصة في الخزينة المصرية لامراء الحج فكان يمول عن طريق (مساعدة الأوقاف) والمبالغ التي كانت تأتي من هذا الباب كانت على شكل تسهيلات تقوم بها الخزينة بضمان وقف بعض القرى وتحصيل التزامها لحساب الخزينة ثم تحويل دخول هذه الاوقاف لامراء الحج.

فعلى سبيل المثال حُبست سبع قرى في إقليم المنصورة سنة 1005هـ 1596 — 1597م لتُمد الخزينة برِيع سنوي قدره 179/892 بارة في السنة لكي تحوّلها الخزينة لأمير الحج. كذلك أوقفت بعض القرى منذ عام 1136هـ/1723م ، فقدّر مجمل الرِيع بمبلغ ثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف بارة تذهب إلى أمراء الحج عن طريق تسهيلات التحويل من الخزينة. وظل هذا المبلغ يدفع حتّى عام 1144هـ/1731م ، حيث أوقف أيضا قرى جديدة بلغ ريعها السنوي 625,000 بارة تذهب إلى الخزينة ليحول منها لأمراء الحج. وفي سنة 1146هـ/1733 — 1734م منح أمير الحج وقفا يدر ريعا سنويا قدر بمبلغ 250,000 بارة ؛ فاضيف إلى المبالغ الأخرى ليصبح الاجمالي هو مليون ومئتين وخمسين ألف بارة يتلقاها أمير الحج سنويا. ومنذ السنة المذكورة أخيرا وإلى عام 1212هـ/1797 — 98م ظل هذا المبلغ ثابتا<sup>(19)</sup>. ويوضح الجدول الآتي دخل أمراء الحج من مصدر مساعدة الاوقاف.

السنة	1005	1136	1143—116	1144	1144—1145	1146	1212—1146
المبلغ	179,892	375,000+	375,000+	625,000+	1,000,000+	250,000+	1,250,000
بالبارة							

رأينا — فيما سبق — ان الخزينة المصرية خصصت من مواردها ثلاثة أبواب من المساعدات (القديمة ، الجديدة والاقواف) لتغطية جزء من الانفاقات التي تُحتملها تأدية مهام وظيفة أمير الحج. غير انه يظل هناك مصدر أساسي آخر من مصادر الدخل لأمراء الحج يستحق الدراسة هو : مدفوعات ارسالية الخزينة ؛ ويقصد بها الموارد المالية المفروضة ارسالها سنويا من الخزينة المصرية للباب العالي بالاستانة. فعلاوة على مبلغ 450,000 بارة حصل عليها أمير الحج من هذا المصدر سنة 1133هـ/1720م ، فقد اعفى أيضا من مال الخراج عن كل المقاطعات التي نُحت تصرفه<sup>(20)</sup>. وحدث بعد عام 1135هـ/1722م ان شرع امراء الحج في الحصول على مبالغ نقدية ، ومدفوعات عينية من التجار المرافقين لقوافل الحج كقرض لا

يسدد أبدا . كذلك شرعوا في فرض ضريبة غير قانونية تسمى ( مساعدة ) تحصل من اقاليم شرق مصر ، التي تمر بها قوافل الحج في الذهاب والعودة من الأراضي المقدسة . واستجابة لهذا فقد جنبت ولاية اقليم الغربية لأمير الحج سنة 1142هـ/1729 — 1730م وما يليها من سنوات على شرط ان تنتهي هذه المدفوعات غير القانونية<sup>(21)</sup> . وقد ظل المبلغ الذي كان يحصل عليه امراء الحج في سنة 1133هـ/1720 — 21م من ارسالية الخزينة ثابتا حتى عام 1143هـ/1730 — 31م حيث اضيف إليه مبلغ 550,000 بارة لتزويد ارسالية الخزينة ، لكي يوضع هذا المبلغ كاحتياطي تحت تصرف أمير الحج لدفعه كمصروفات لاختاد غارات القبائل العربية التي تزايد فسادها على طول طريق قافلة الحج . وبهذا أصبح ما يحصل عليه أمير الحج من هذا المصدر منذ سنة 1144هـ — 1145هـ هو مليون بارة سنويا . لكن هذا المبلغ ألغي في السنة التالية ، واعطى في مقابله حكم ولايات البحيرة وقلوبوب والغربية . ونتيجة لتمتع أمير الحج بكل تلك المقاطعات والامتيازات فقد اشتكى الامراء الحبس كل تلك المداخل على أمير الحج ، ولهذا نزعته منه ولاية البحيرة في سنة 1149هـ/1736 — 37م ، ولكن رصد له تعويضا في مقابل ذلك مبلغ 1,250,000 بارة في السنة من اموال ارسالية الخزينة ، واعتبر ذلك المبلغ كمساعدة وفي سنة 1154هـ/1741م ارتفع هذا المبلغ إلى 3,250,000 بارة في السنة<sup>(22)</sup> كما فرضت ضريبة زائدة تسمى المضاف في عام 1155هـ/1742م لكي تزيد أساسا من دخل الخزينة حتى تتحمل جزءا من الاعباء التي نشأت عن ارسال الخزينة للباب العالي في العشر سنوات السابقة لهذا التاريخ . وكان القصد من ضريبة المضاف هو ان تصبح وعاء ضريبيا يتجمع فيه ريعا اجماليا لزيادة دخل الخزينة بمقدار 3,662,893 بارة في السنة منها 2,512,893 بارة يجب ان تضاف سنويا إلى ضريبة المساعدة للخزينة ، لكي نحول لامير الحج ، ونحل محل مبلغ 2,500,000 بارة الذي كان يدفع من قبل لامير الحج من ارسالية الخزينة ، وبهذا تخفض تلك الضريبة المبلغ الأخير الذي كان يدفع لأمير الحج إلى سبعة وخمسين ألف بارة في السنة<sup>(23)</sup> .

وعلى كل حال حدث في نفس السنة التي استنتت فيها تلك الاصلاحات ان ازدادت غارات العرب ضد قوافل الحج ، مما اضطر الوالي بالموافقة على اعادة المبلغ الذي كان قد اقتطع من أمير الحج والذي كان يحصل عليه من ارسالية الخزينة للباب العالي<sup>(24)</sup> . غير أن ضغط امراء الحج لم يتوقف عن طلب الزيادة . فرغم ان موارد الخزينة كانت محملة باعباء ثقيلة الا أن الوالي لكي يرضيهم ، ولكي يخفف من الاعباء المالية على الخزينة ، سمح لهم في سنة 1162هـ/1749م بفرض ضريبة الحماية على البن والبهارات التي تمر في الطريق من والي السويس — القاهرة<sup>(25)</sup> . فكانت تفرض ضريبة مقدارها قطعة ذهب واحدة (تساوي 146 بارة) على كل فردة من البن والتوابل<sup>(26)</sup> . وقد امن هذا المصدر أمير الحج بدخل قدر بمبلغ 2,500,000 بارة في السنة . وكان من المفروض ان يقتطع من امراء الحج نفس هذا المقدار مما يحصلون عليه من ارسالية الخزينة للباب العالي ؛ غير ان الامراء لم يسمحوا بهذا الاقتطاع ، واحتفظوا بربع الضريبة المذكورة وبما يحصلون عليه من مصدر ارسالية الخزينة . وبالإضافة إلى هذا فقد حصلوا من تلك الزيادات من ارسالية الخزينة مبلغ مليون بارة في سنة 1162هـ/1749م ؛ ومبلغ 1,500,000 بارة في سنة 1163هـ/1750م ، وبهذا أوصلوا الضريبة التي يحصلون عليها من هذا المصدر وحده إلى 6,250,000 بارة في السنة<sup>(27)</sup> .

وفي سنة 1171هـ/1757 — 58م. تلكاً على بك أمير الحج في اخراج قافلة الحج حتى يوافق الباب العالي على منحه عشرة ملايين بارة من اموال ارسالية الخزينة وبينما اضطر الباب العالي بالموافقة على تلك الزيادة ، فقد اشترط ان تكون لعام واحد فقط فلا تمنح في الاعوام التالية . وعلى هذا فقد أصبحت تلك الزيادة أيضاً جزءاً دائماً من ريع أمير الحج<sup>(28)</sup> .

أما ضريبة المضاف التي فرضت في اصلاحات عام 1174هـ/1760 — 61م فقد كان الغرض منها ان يتجمع في وعائها ريع اضافي بمقدار 3,650,000 بارة لكي تستخدم كليتها في زيادة مقدار ما يدخل الخزينة حتى تستطيع تغطية المدفوعات المطلوبة لأمير الحج ، وينقص مقدار مساو لهذا المقدار المتجمع من تلك الضريبة من الحسابات المقتطعة من ارسالية الخزينة للباب العالي<sup>(29)</sup> . ولكي يجبر امراء الحج



على الموافقة على هذه التغيرات فقد هددتهم السلطان بان يرسل حملة عسكرية كاملة إلى مصر ، وامر بتجهيزها<sup>(30)</sup> . وعلى هذا وافق الامراء في نفس السنة<sup>(31)</sup> غير انه حينما حان الوقت لارسال الخزينة إلى الباب العالي فقد اضطر الامراء لاقطاع عشرة ملايين كاملة منها . وفي السنوات العشر التالية ظلت هذه المبالغ تدفع سنويا لامراء الحج حتى وقت ثورة علي بك الكبير ( 1183 — 1187/1769 — 1773 ) والذي لا يعرف الكثير عن مواقفه بالنسبة للحج .

غير انه عندما أعيد الحكم العثماني عام 1188هـ/1774م ظلت مساهمات الخزينة في تكاليف أمير الحج على نفس المستوى الذي كانت عليه قبل التمرد المذكور لكن مساهمات ارسالية الخزينة انقصت من عشرة مليون بارة إلى خمسة ملايين بارة . وظلت تلك الترتيبات دون تغير حتى عام 1211هـ/1796 — 97م ، عندما انقصت خمسة ملايين أخرى من ارسالية الخزينة لتضاف إلى مصادر دخل أمير الحج ، فأصبح ما يحصل عليه من ارسالية الخزينة عشرة مليون بارة في السنة وظلت ثابتة على هذا المقدار حتى مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر<sup>(32)</sup> .

والجدول التالي يوضح ما حصل عليه امراء الحج من مصدر ارسالية الخزينة للباب العالي في السنوات المذكورة .

السنة	1143—1133	1143	1143—1146	1149—1154	1154
المبلغ	450.000	550.000+	1.000.000	1.250.000+	2.000.000+
السنة	1162	1162—1163	1163	1163—1171	1171
المبلغ	1.000.000+	4.750.000	1.500.000+	2.250.000	3.750.000+

1107—1156	1156	1156—1155	1155	1155—1154
3.250.000	2.500.000+	750.000	2.500.000—	3.250.000
1210—1182	1187	1187—1174	1174	1174—1171
5.000.000	5.000.000—	10.000.000	—	10.000.000
1162—1157				1157
3.750.000				500.000 +
1212—1211				1210
10.000.000				5.000.000 +

فإذا أخذنا في الاعتبار فقط تلك المبالغ التي دفعت لأمر الحج كجزء من مصروفات الخزينة المصرية ، فسوف نجد ان تلك المدفوعات قد ارتفعت من 400.000 بارة في السنة عند بداية القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي إلى 942.920 بارة في سنة 1082هـ/1672م ، بزيادة أكثر من 200٪ وإلى مبلغ 10.942.920 بارة في السنة بعد عام 1174هـ/1760 — 61م ، تصل فيها النسبة المئوية إلى 1060٪ من عام 1082هـ ، وتصل نسبة الارتفاع إلى 2600٪ من عام 1004هـ ويعني هذا ان مصروفات الخزينة للحج ولأمر الحج كانت هي أهم أبواب الصرف الرئيسية التي استوعبت وابتلعت كل زيادة في ريع الخزينة .

وفي عام 1200هـ/1785 — 86م قدر المبلغ الاجمالي لربع أمير الحج من مصادر القانونية المشروعة بمقدار 21,425,000 بارة في السنة . منها 16,750,000 بارة اتت من الخزينة ومن ارسالية الخزينة للباب العالي ، والالتزامات من مختلف المقاطعات الريفية . ومبلغ 4,675,000 بارة اتت من المدفوعات التي سمح بفرضها على البن والتوابل المارة بين السويس والقاهرة<sup>(33)</sup> .

الجدول التالي يوضح مجموع المبالغ التي تسلمها أمير الحج من الخزينة ومن ارسالية الخزينة .

السنة	924	1004-924	1004	1082-1004	1107-1082	1107	1133-1107	1133
مجموع المبالغ	450.000	50.000-	400.000	542.920+	942.920	2.587.107+	450.000+	450.000+
السنة	1136-1133	1136	1143-1136	1143	1144-1143	1144	1146-1144	1146
مجموع المبالغ	3.980.027	375.000+	4.355.027	550.000	4.905.027	625.000+	5.530.027	750.000-
السنة	1149-1146	1149	1154-1149	1154	1155-1154	1155	1156-1155	1156
مجموع المبالغ	4.780.027	1.250.000+	6.030.027	2.000.000+	8.030.027	12.893+	8.042.920	2.500.000+
السنة	1157-1156	1157	1162-1157	1162	1163-1162	1163	1171-1163	1171
مجموع المبالغ	10.542.920	500.000+	11.042.920	1.000.000+	12.042.920	1.500.000+	13.542.920	3.750.000+
السنة	1174-1171	1174	1187-1174	1187	1210-1182	1210	1212-1211	
مجموع المبالغ	17.292.920	3.650.000+	20.942.920	5.000.000-	15.942.920	5.000.000+	20.942.920	

## مصرفات حماية قافلة الحج

كانت قافلة الحج المصري تتعرض في طريقها إلى الأراضي المقدسة لغارات العربان النازلين على طول الطريق . وكان من التزامات أمير الحج ان يضمن حماية الحجاج اثناء مدة الرحلة من تلك الغارات . وقد استوعب هذا الالتزام قسماً كبيراً من الاموال التي كان يحصل عليها من الخزينة ومن ارسالية الخزينة للباب العالي . اذ كان يقوم بتوزيع الهدايا العينية الثمينة ، والمبالغ النقدية الطائلة ، على شيوخ القبائل العربية التي تعيش على طول طريق الحج ، في مقابل ضمان حماية القافلة من غارات العربان أو أي تحركات عدائية أخرى<sup>(34)</sup> .

ولكي يضمن سلامة القافلة من غارات القبائل التي كانت تطوف في المناطق التي تمر خلالها القافلة ، لجأ إلى ان يصطحب معه بعض مشايخ قادة القبائل إلى مصر ، حتى إذا وقعت أي مخاطر أو اشتباكات ، قام هؤلاء المشايخ بالتفاوض مع من يصطدم بالقافلة . ولتجنب أي خيانة أو تواطؤ ، ولكي يضمن ولاء واخلاص هؤلاء المشايخ فقد كان يحتجز بعض أفرادهم كرهينة لدى شيخ البلد في القاهرة . وحينما تصل القافلة دون حدوث أي متاعب لها من العربان ، كان يمنح هؤلاء المشايخ علاوة مالية إضافية<sup>(35)</sup> .

ولقد اعتبرت القبائل القاطنة على طول الطريق ، وتلك التي تطوف في مناطق مرور القافلة ان ما يحصلون عليه من أمير الحج ليس رشوة ، بل هو حقاً لهم . ففي المرات القليلة التي جرت فيها محاولات لتخفيض ريع أمير الحج باقتطاع جزء منه ، بحيث كان يؤثر على مدفوعاته هؤلاء العربان ، كانت غاراتهم ترداد ضد قافلة الحج ، بصورة تضطر الولاة إلى إعادة تلك المقتطعات إلى أمير الحج حتى يستطيع الوفاء بما كان يؤديه للعربان<sup>(36)</sup> .

وفي بعض السنوات التي كان أمير الحج يحاول فيها أن يحتفظ لنفسه بالرشاوي المخصصة لقبائل العربان ، كانت قافلة الحج تتعرض لغارات قاسية<sup>(37)</sup> .

وتذكر السجلات بعض الارقام الخاصة بالمبالغ التي أضيفت لريع أمير الحج ، من الخزينة وارسالية الخزينة ، في بعض السنوات ، كمصرفات لاختاد غارات

العربان ؛ منها على سبيل المثال تلك التي أضيفت عام 1143هـ/1730 — 31م وبلغت 550,000 بارة<sup>(38)</sup> وتلك التي صرفت عام 1154هـ/1741م وبلغت 2,500,000 بارة من ريع أمير الحج الاجالي المقدر بمبلغ 8,030,027 بارة<sup>(39)</sup>.

وعلى كل حال قدرت مصروفات أمير الحج بحوالي 12,500,000 بارة للمحافظة على قافلة الحج ذهب من هذا المبلغ جزء لاختاد غارات العربان ، والباقي لنقل واطعام حوالي ألف جندي مرافقين للقافلة فضلا عن اتباع أمير الحج<sup>(40)</sup>.

وخلاصة القول انه ترتب على هذه المصروفات ان أصبحت الخزينة تتحمل اعباء ضخمة ، وعبئا ضاعت كل محاولة لتحسين ميزان مصروفاتها بتخفيض مخصصات أمير الحج فلجأت إلى تصدير تلك الازمة للشعب المصري فاثقلت عليه بالضرائب . كذلك شرع امراء الحج في تحصيل مبالغ نقدية واشياء عينية من التجار المرافقين للقافلة كقرض لا يسدد أبدا ، كما شرعوا في فرض ضرائب غير قانونية (كمساعدة) تحصل من أقاليم شرق مصر التي تمر بها قوافل الحج في الذهاب والعودة من الأماكن المقدسة<sup>(41)</sup>.

ولم يكن أمير الحج هو المسؤول الوحيد عن حماية قافلة الحج المصري ، ولا هو الممول الوحيد لتكاليف تلك الحماية ، بل شاركه في ذلك امراء مصر من ناحية ، وساعدته الفرق العسكرية السبع الموجودة بمصر من ناحية أخرى ، وقامت الخزينة المصرية وارسالية الخزينة المصرية للباب العالي بتمويل بعض تلك التكاليف التي تتطلبها الحماية .

فقد كان كل أمير من امراء مصر مسؤول عن ارسال ما بين ثلاثة وعشرة رجال من رجاله الخاصين به ، مجهزين كاملا بمعدات القتال والمؤن اللازمة لهم ، لكي ينضموا إلى فرقة الحماية العسكرية لركب الحج . وكانت تكاليف هؤلاء الرجال لا تتحملها الخزينة ولا يتحملها أمير الحج ، وانما تعتبر جزءا من واجبات الأمراء تجاه الاسلام ، والتزاما تجاه الباب العالي<sup>(42)</sup>.

اما فرقة الحماية العسكرية فقد كانت تتكون في كل سنة من السنوات العادية من خمسمائة جندي يسحبون من الفرق العسكرية السبع الموجودة بمصر ، وفي سنوات

الخطر الخاصة كان يرتفع هذا العدد من الجنود إلى حوالي ألف أو ألفين جندي<sup>(43)</sup>. وكان جنود كل فرقة يقودها سردار يعين من نفس الفرقة ، ويقود الجميع سردار الحج الذي كان يدعى أيضا بقافلة باشى ، وسردار قافلة سي ، وكان يختار من بين الأمراء الأقل رتبة ، وكان من التزاماته توفير الجبال وغيرها من دواب الحمل التي يحتاجها من يقومون بحراسة قوافل الحج ، وما يرسل إلى المدن المقدسة نقديا أو عينا ، ويتقاضى راتبا من الخزينة المصرية . وكان عليه أن يدفع بعض الاتاوات للعربان القاطنين في تلك الطرق<sup>(44)</sup>.

أما هؤلاء الجنود المسحوبين من الفرق العسكرية السبع ، لتكوين فرقة الحماية العسكرية لركب الحج ، فكان عدد قليل منهم يحصل على زيادة من الخزينة تسمى (تراقي) في مقابل هذه الخدمات . وكان معظم هؤلاء الجنود يظل لمدة عام في حراسة حصن من حصون مكة أو جدة أو المدينة . وعندما يصل ركب الحج ومعه جنود للحراسة ، يرحل هؤلاء الذين كانوا بتلك القلاع من العام الماضي ، ليحل محلهم الجنود الذين صاحبوا ركب الحج . وكان يطلق عليهم مصطلح (جد البان) نسبة إلى جدة . وكانوا يتلقون من الخزينة المصرية في مقابل تلك الخدمات (تراقي) زيادات عند عودتهم إلى مصر ، خصما من ارسالية الخزينة<sup>(45)</sup> . أما معظم تكاليف عسكر فرقة الحماية العسكرية لركب الحج فكان يتحمل دفعها أمير الحج من ريعه الذي حصل عليه من الخزينة المصرية ومن ارسالية الخزينة للباب العالي .

غير أن الاعفاء الجمركي (دبش) الذي تمتع به الجنود تسبب في تحلل الكثير منهم من القيام بواجب الحراسة لقافلة الحج المسافرة بطريق البر ؛ إذ فضلوا ركوب السفن والمراكب عن طريق البحر الأحمر ، لكي يتحاشوا تعب ومخاطر طريق البر من ناحية ، ويرافقوا البضائع التي شحنوها إلى جدة من ناحية أخرى<sup>(46)</sup> . وقد انتشر هذا التسبب بين الجنود ، الذين أصبحوا في حقيقة الأمر تجار ، يستخدمون وثيقة حق الاعفاء الجمركي المذكور في التجارة بين مصر وجدة ، مما ترتب عليه حرمان ركب الحج من الحماية اللازمة التي وفرتها له الخزينة المصرية وأفرها ديوان مصر ؛ ففرض بين حين وآخر لغارات شرسة من العربان<sup>(47)</sup> .

فضلا عما سبق ذكره من مشاركة الخزينة المصرية بصورة غير مباشرة في تكاليف حراسة قافلة الحج ، فقد ساهمت أيضا بشكل مباشر في توفير مبالغ محددة تدفع منها مباشرة لسردارات العسكر المرافقين للقافلة ، ولرجلهم المخصوصين . فكانت تصرف

سنويا 5000 بارة للسردارة لشراء الخيول الخاصة بهم. وفي حوالي عام 1107هـ/1695—96م دفعت الخزينة 160,000 بارة لشراء قحح إضافي للرجال وجالهم ، ومبلغ 406,521 بارة لشراء جمال وضروريات أخرى ، فأصبح المجموع 566,521 بارة<sup>(48)</sup> . وفي اصلاحات العام المذكور ارتفعت تلك المبالغ إلى 678,521 وظلت كذلك حتى عام 1200هـ/1785—86م حيث ارتفعت إلى 830,541 بارة ساهمت فيها ارسالية الخزينة بمبلغ 336,814 بارة ، كما ساهمت من قبل في زيادة اصلاحات 1107هـ بمبلغ 251,727 بارة<sup>(39)</sup> هذا علاوة على مبلغ 10,728 بارة صرفت بعد عام 1082هـ/1671—72م لتوفير البصل والجبن للرجال أثناء الرحلة ، كما كان يتكلف نقل صناديق البارود الخاصة بالعسكر بمبلغ 1475 بارة ، ويصرف لدليل موكب الحج في طريقه عبر الصحراء العربية مبلغ 1280 بارة ، كذلك كان يصرف للمراسلين الذين يحملون أخبار تحركات ركب الحج إلى القاهرة وإلى الأماكن المقدسة مبلغ 2800 بارة .

والجدول التالي يوضح تلك المصروفات في السنوات المختلفة المذكورة .

المصروفات	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة
	1005	1082	1107	1179	1200	1213
1 خيول لسردارات القوات	5000	5000	5000	5000	5000	4879
المرافقة للحج	—	—	—	—	—	—
2 غلال وضروريات أخرى	—	—	—	—	—	—
للعسكر الخارسين للحج <sup>(48)</sup>	—	—	566,521	678,521	563,727	366,814
3 جبن وبصل للعسكر الحراس	—	10,728	10,728	10,728	10,728	12,667
لقافلة الحج	—	—	—	—	—	—
4 صناديق من أجل الدخيرة	—	—	—	—	—	—
الخربة لأمير الحج	—	1475	1475	1309	1309	1279
5 أجور لدليل الحج ومعاونه	580	1285	1280	1280	1280	1256
6 أجور لرسل التبشير باخبار قافلة	—	—	—	—	—	—
الحج	—	2800	2800	2800	2800	2730

## مصاريف القلاع والحراس

منذ أقدم العصور وإلى العصر العثماني ، كانت حدود مصر الشرقية معبرا لتجارة شرق البحر الأبيض المتوسط الوافدة من اليمن والجزيرة العربية والشرق الأقصى والهند وغرب أوروبا ، مما ترتب عليه وجود مراكز وحصون أقيمت في شبه جزيرة سيناء على طول الطريق الذي تمر به القوافل التجارية<sup>(50)</sup> .

وفي العصر الاسلامي ازدادت حركة مرور القوافل عبر سيناء في هذا الطريق للذهاب والعودة من الأراضي المقدسة لتأدية فريضة الحج ، فاعتنى بتأمين الطرق بالقلاع والحصون الموجودة به لتصبح محطات لراحة قوافل الحجاج ، ومراكز لتخزين المؤن والمياه التي تحتاجها تلك القوافل ، وفي نفس الوقت اتخذت كمراكز للحفاظ على الأمن ووقع غارات العرب على قوافل الحج<sup>(51)</sup> .

وفي العصر العثماني استخدمت هذه القلاع كمحطات توقف لقوافل الحج المصرية فقام بحراسها جنود تابعين لمصر ، عسكروا في القلاع التالية :

1 — قلعة عجرود : وهي إحدى المحطات القديمة بين القاهرة والسويس (القلزم) الواقعة شمال السويس على أرض جبلية مرتفعة عن سطح البحر بمائة وخمسين كيلومترا ؛ وكان بها بئر نقرت في الحجر عمقها سبعون مترا وعليها ساقية تخرج الماء في حوض لمنافع الحجاج<sup>(52)</sup> .

وقد اعتنى سلاطين المماليك بتلك المحطة فأنشأ الحاج آل ملك الجوكندار في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون خانا للمسافرين وبه بئر وساقية ؛ كما أنشأ الملك الناصر حسن بجوار هذه الساقية أربع فساق تملأ بالماء ؛ كذلك جدد السلطان قانصوة الغوري الخان السابق ذكره في سنة 915هـ ، وأنشأ مسجدا بمئذنه ، ثم أنشأ بجوار الخان قلعة بها حرس للمحافظة على الطريق<sup>(53)</sup> .

وفي بداية العصر العثماني جدد السلطان سليم الأول (1512 — 1520م) هذه القلعة . وقد أعيد بناؤها أيضا في سنة 1005هـ/1596 — 97م<sup>(54)</sup> . وكانت



الخزينة المصرية في العصر العثماني تتكفل بتغطية مصروفات رجال الحرس لتلك القلعة ، وقد بلغ عددهم في سنة 1004هـ/1595 — 96م خمسة وعشرون رجلا ، يتلقون راتبا سنويا مقداره هو 10,000 بارة ، وعزز هذا العدد من الرجال باربعة وعشرين رجلا في الفترة ما بين السنة المذكورة وسنة 1082هـ/1671 — 72م فاصبح تسعة واربعون رجلا ، وصلت رواتبهم في السنة المذكورة أخيرا لمبلغ 49,560 بارة ، ثم الحق بهم اربعة رجال آخرين ، فصار عددهم ثلاثة وخمسين رجلا في سنة 1121هـ/1708 — 1709م ، تصرف لهم رواتب مقدارها 33,394 بارة ، واستقر العدد في سنة 1209هـ/1794 — 95م على واحد وخمسين رجلا ، صرفت لهم رواتب بلغة 23,184 بارة .

والجدول التالي يوضح مصروفات الحراس لقلعة عجرود في سنوات مختلفة <sup>(55)</sup> :

السنة	1004	1005	1009	1010	1011	1020	1023	1024
الراتب	10,000	25,625	34,857	75,344	35,605	114,790	135,453	101,417
السنة	1025	1041	1058	1082	1083	1121	1130	1209
الراتب	105,484	48,419	43,772	49,560	46,904	33,394	39,390	23,184

2 — قلعة نخل : سميت قلعة نخل بنفس اسم قرية نخل القديمة الواقعة بشبه جزيرة سيناء ، شرقي مدينة السويس ( قديما القلزم ) على بعد مائة وعشرين كيلومترا على خط مستقيم منها ، وتكاد تكون في منتصف المسافة في الطريق بين السويس والعقبة . وهي ليست كما يوحي اسمها ، إذ لا يوجد بها نخيل ولا شجر ، وإن كان يسكنها نفر من الناس <sup>(56)</sup> .

وكانت نخل محطة من محطات الطريق إلى الحج ، واعتنى بتوفير الماء من الآبار للحجاج في تلك المحطة . ففي عام 1179هـ/1765 — 66م وعام 1200هـ/1785 — 86م كانت الخزينة المصرية تتكلف بمبلغ 10,000 بارة سنويا

للصرف على المعدات اللازمة لرفع المياه في نخل وعجروود ، كما كانت تشتري للثيران التي تدير السواقي الخاصة بالآبار في نخل وعجروود اعلافا تكلف الخزينة مبلغ 1،200 بارة سنويا . اما مصروفات تنظيف الصهاريج والينابيع وشراء ما يلزم هذه الخدمات فكان يكلف ارسالية الخزينة المصرية للباب العالي ما بين 14،150 بارة في السنوات الواقعة بين 1004هـ/وسنة 1200هـ/1785 — 86م . وارتفع هذا المبلغ إلى 24،150 بارة كل سنة منذ 1082هـ/1671 — 72 حتى عام 1212هـ .

والجدول التالي يبين تلك المصروفات في سنوات مختلفة<sup>(57)</sup> :

سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	المصروفات على قلعتي نخل وعجروود ( بالبارة )
1213	1200	1179	1107	1082	1005	
(1) المعدات اللازمة لرفع المياه في						
—	10،000	10،000	—	—	—	الآبار بنخل وعجروود
(2) علف الثيران التي تدير سواقي						
10،928	1،200	1،200	1،200	1،200	1،025	الآبار بنخل وعجروود
(3) ثمن مستلزمات واجور خدام						
23،562	24،150	24،150	24،150	14،150	14،150	التنظيف بالصهاري والابار

3 — قلعة الوجه : وهي بلدة بها قلعة واقعة على ساحل البحر الأحمر ، وكانت تعتبر استراحة للحجاج السوريين وقد تحملت الخزينة المصرية مصروفات حراسة هذا الحصن ، فكانت تدفع مبالغ سنوية لتأجير جمال لحمل القمح لهؤلاء الحراس البالغ عددهم 58 رجلا وصل مقدارها في كل سنة من السنوات ما بين 1004هـ/وسنة 1082هـ/1671 — 72م مبلغ 7،990 بارة ، ثم ارتفع في السنة المذكورة أخيرا بمبلغ 339 بارة ليصبح في عام 1107هـ/1695 — 96م مبلغا قدره 8،329 بارة في كل سنة . ومن سنة 1107هـ إلى سنة 1212هـ/1797 — 1798م أصبح 8،730 بارة .

والجدول التالي يوضح مصروفات ذلك البند في سنوات مختلفة :

المصروفات ( بالبارة )	1005	1082	1107	1179	1200	1213
تاجر جمال لحمل الطعام للعسكر						
المرباط بقلعة الوجه	7.990	8.329	8.760	8.730	8.730	8.518

اما مرتبات الجنود أنفسهم فقد بلغت في سنة 1004هـ/1595 — 96م مبلغا قدره 71,537 بارة ثم انخفضت إلى 7,757 في الفترة ما بين السنة المذكورة وسنة 1082هـ/1671 — 72م وفي تلك السنة الأخيرة ارتفعت إلى مبلغ 63,780 بارة وظلت ثابتة على هذا المبلغ حتى عام 1121هـ/1709 — 10م .

والجدول التالي يوضح رواتب الحراس لتلك القلعة في السنوات المختلفة <sup>(58)</sup> :

السنة	1004	1005	1009	1010	1011	1020
الراتب	71,537	67,438	44,224	57,662	43,185	104,759
السنة	1023	1024	1025	1082	1083	1121
الراتب	69,051	63,780	12,608	63,780	63,780	63,780

4 — قلعة المويلح : وهي واقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر من جهة الجزيرة العربية ، جنوبي العقبة ، على بعد 230 كيلومتر منها ، وتقع اتجاهها على الشاطئ الغربي في وادي النيل بلدة منفلوط . وقد أقيمت بلدة المويلح على اطلال مدينة مدين القديمة ، التي تحاذي بلدة تبوك على نحو ستة مراحل بين الحجاز والشام <sup>(60)</sup> . وكانت مدين عملا من اعمال مصر وتابعة لها إلى أيام الفتح العثماني سنة 923هـ/1517م ، فالحقت ببلاد الحجاز ، وبسبب خراب مدينة مدين اختفى اسمها وحل محلها بلدة المويلح ، وهي تابعة اليوم للمملكة العربية السعودية وكانت

المويلج كما كانت من قبلها بلدة مدين محطة من محطات الحج بالبر في الطريق ما بين جدة والسويس وكانت بها قلعة حصينة ، كما كان يزرع في أرضها النخيل والبطيخ والقثاء والدخان لان بها آبار عذبة . وكانت بها تجارة تغطي بعض احتياجات المسافرين من ثمر ودقيق وسمك وفول وبقسوماط وغيره<sup>(61)</sup> وفي العصر العثماني حافظت القوات المرسلة من مصر إلى قلعة المويلج على هذا الطريق الذي تسلكه قافلة الحج المصرية . وامتدت الخزينة المصرية القوات العسكرية المربطة هناك بالمصروفات اللازمة والمرببات . وقد بلغ عدد هؤلاء الحراس في سنة 1004هـ/1595 — 96م مائة وخمسين رجلا يتلقون رواتباً شهرية تبلغ 181 ، 164 بارة في السنة وفي سنة 1082هـ/1671 — 72م انقص عددهم إلى ثلاثة وسبعين رجلا ، ثم انقص مرة أخرى في سنة 1121هـ/1709 — 10م فأصبح عددهم 49 رجلا ، لكن هذا العدد ارتفع إلى ثلاثة وخمسين رجلا في سنة 1209هـ/1794 — 95م .

ويوضح الجدول التالي مرتبات هؤلاء الجنود في سنوات مختلفة<sup>(62)</sup> :

السنة	1004	1005	1009	1010	1011	1020	1023	1024
الراتب	64،181	57،108	133،013	201،306	78،090	143،491	153،598	105،273
السنة	1025	1041	1058	1082	1083	1121	1130	1209
الراتب	106،032	68،161	75،313	98،764	96،640	59،860	98،600	58،052

كذلك خصص مبلغ 180،440 بارة سنويا من ارسالية الخزينة المصرية للباب العالي بعد سنة 1107هـ/1695 — 96م لشراء اطعمة إضافية لعسكر قلعة المويلج ، تشحن لهم عن طريق البحر الأحمر ، ويأمنها في السنوات المختلفة كالآتي<sup>(63)</sup> :

المصروفات بالباراة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة
	1005	1082	1107	1179	1200	1213
اطعمة اضافية لعسكر المويلح	-	-	180.440	180.400	180.400	180.400

5 — قلعة الثور : الثور من البلاد المصرية القديمة ، ورد ذكرها عند ابن خرداذبة في مسالك الأمصار مع القلزم ( السويس حاليا ) وآيلة ( العقبة حاليا ) في كوره واحدة . وذكر ياقوت في معجم البلدان ان الثور كورة تشتمل على عدة قرى بارض مصر الشرقية بالقرب من جبل فازان بشبه جزيرة سيناء . وذكر مؤرخوا الافرنج ان الثور كانت تسمى ( راتيو ) ، غير ان راتيو بلدة أخرى غير الطور ، يسميها العرب ( الراية ) ، وقد ورد ذكرهما عند كل من قدامة والقضاعي والدمشقي في كور مصر باسمي ( الطور ) و ( الراية ) ومن هنا يتضح انها بلدتان . وقد اندثرت الراية ولا تزال اطلالها ظاهرة جنوبي الطور وعلى بعد ثمانية كيلومترات منها (64) .

واما الثور فهي قرية صغيرة تقع على الشاطئ الغربي لشبه جزيرة سيناء في الجهة الجنوبية الغربية من خليج السويس ، وبينها وبين السويس 240 كيلومترا ، وبها قلعة على ساحل البحر الأحمر ، استخدمت كنقطة توقف في منتصف الطريق للمراكب المبحرة بين جدة والسويس (65) . ومنذ ان فتحت مصر في 923هـ/1517م وتأكدت السيادة العثمانية عليها بحدودها الطبيعية من الصحراء الليبية غربا حتى شبه جزيرة سيناء شرقا ، كانت قلعة الثور محل عناية الادارة العثمانية في مصر (66) . فتكفلت بحراستها وتغطية مصروفات ورواتب الجند ، واستخدمت كنقطة توقف لقوافل الحج المصرية ، ويوضح الجدول التالي رواتب حراس قلعة الثور في سنوات مختلفة (67) :

السنة	1004	1005	1009	1010	1011	1020	1023	1024
الراتب	72,069	39,353	51,559	52,600	52,740	59,457	47,864	37,478
السنة	1025	1041	1058	1082	1083	1121	1130	1209
الراتب	40,517	33,456	36,588	30,088	31,688	27,174	27,177	26,388

6 — حراسة قوافل الحج في العودة : خصصت مصر كل عام حملتين لتعزيز الحراسة لقافلة الحج في عودتها من الأراضي المقدسة ، كانت احدهما تذهب إلى الازلم ، وقوامها ثلاثة آلاف رجل يستدعون من الأوجاقات ( الفرق ) السبع في مصر ، ويقودهم سري الازلم أو باشا الازلم ، الذي يختار من امراء الجراكسة (68) . وكانت الازلم محطة للحجاج تقع بين محطة سلمى ومحطة اصطبل عنبر في الطريق بين المويلح والوجه ، وبها قلعة وآبار غير صالحة للشرب ، وبيع عندها حشيش لغذاء الدواب والسمن والغنم وغير ذلك مما يجلبه العرب . وتعرف هذه المنزلة اليوم بمنزلة دمرا أو منزلة مرغة على شاطئ البحر من أرض اقليم تهامة احد أقاليم بلاد الحجاز بالمملكة العربية السعودية بقارة آسيا (69) .

وكانت حملة الازلم تتكفل بحملة كميات من المؤن الطازجة للحجاج في عودتهم ، كما كان يرافقها اقارب الحجاج والتجار الذين يحضرون بضائعهم للبيع . وكانت ترك القاهرة عادة في 25 ذو الحجة ، وتصل الازلم في حوالي عشرة أيام وكانت قافلة الحج تصل من المدينة إلى الازلم في حوالي نفس الوقت تقريبا وبعد استراحة ثلاثة أو أربعة أيام تستأنف الرحلة في طريق العودة إلى القاهرة (70) .

وكانت حملة ثانية ماثلة ترسل لمقابلة الحجاج في العقبة التي تقع تقريبا في منتصف الطريق بين الازلم والقاهرة (71) . وتتكون من ألف جندي يقودهم سري العقبة أو باشا العقبة ، الذي كان يعين من امراء الجراكسة أو من امراء مصر الأقل رتبة . وعندما كان يصل القاهرة خبر وصول قافلة الحج إلى الازلم — وعادة ما يكون ذلك في الأسبوع الثالث أو الرابع من محرم — تتحرك حملة العقبة في احتفال ، يشبه الاحتفال الذي صاحب تحرك حملة الازلم ، يرافقها كذلك أقارب الحجاج والتجار . وعندما يصل القاهرة اخبار وصول قافلة الحج ، وحملات الازلم والعقبة سالمين إلى العقبة تقام الافراح بمناسبة عدم تعرضهم لمخاطر في الطريق (72) .

وكان ضباط وجنود حملتي الازلم والعقبة لا يحصلون على زيادة (تراقي) لمرتباتهم في مقابل تادية تلك الخدمات ، إذ اعتبرت جزءا من واجباتهم الطبيعية التي يستلزمها خضوعهم للباب العالي ، فضلا عن انها خدمة واجبة للمجتمع الاسلامي (73) . ولهذا لم تكن الخزينة تتحمل دفع أي تراقي فوق مرتباتهم . ومعظم تكاليف الجمال التي كانت ترسل لحمل الحجاج في العودة من الازلم والعقبة كان

يتحملها باش القافلة<sup>(74)</sup>. لكن الخزينة كانت تتحمل مبلغ سنوي تساهم به في تاجير الجبال والامدادات الاخرى الخاصة بالحملتين. وقد بلغت تلك المساهمات في سنة 1082هـ/1671 — 72م مقدار 193,530 بارة. وظل هذا المبلغ على هذا المستوى حتى مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر.

كذلك شاركت في دفع مبالغ لشراء مأكولات تحفظ للحجاج عند وصولهم إلى العقبة والازم بلغت 15,980 بارة في السنة منذ عام 1020هـ/1082 = 1611 — 1671/12 — 72م، ثم ارتفعت في العام الأخير بمقدار 1,613 بارة فصارت منذ تلك السنة وحتى عام 1212هـ/1797 — 98م مبلغ 17,593 بارة في السنة، وتحملت الخزينة أيضا مبلغ 5,013 بارة سنويا كاثمان للبصل والجبن المرسل للرجال وللسرادة المبعثين إلى الازم والعقبة، وذلك في كل سنة منذ سنة 1082هـ/ وحتى سنة 1212هـ. هذا فضلا عن دفع مرتبات للرسل الموفدين لاحضار اخبار وصول الحجاج إلى المدن المقدسة والازم والعقبة، إذ كانت في سنة 1005هـ — 1082هـ مبلغا سنويا قدره 2,800 بارة، ارتفع من سنة 1082هـ بمقدار 2,900 بارة، فأصبح منذ ذلك التاريخ وحتى عام 1212هـ مقداره هو 5,700، كان يدفع منها لرسول العقبة 1,200 بارة ولرسول جبل عرفات 4,500 بارة.

والجدول التالي يوضح مقادير مساهمات الخزينة في سنوات مختلفة<sup>(75)</sup>:

بيان المصروفات بالبارة	1005	1082	1107	1179	1200	1213
(1) تاجير جبال حمل المؤن	133,520	193,530	193,530	193,530	193,530	193,278
للحجاج في الازم والعقبة	89,920	89,920	89,921	89,920	89,920	89,920
(2) ثمن المؤن مرسله للحملتين	—	17,593	17,593	17,593	17,593	17,164
(3) ثمن اشياء تعطى للحجاج في عودتهم عند الازم والعقبة	—	5,013	5,013	5,013	5,013	5,013
(4) بصل وجبن للسرادة	—	5,700	5,700	5,700	5,700	5,559
(5) أبحر الرسل الذين ينقلون أخبار وصول القافلة	2,800	5,700	5,700	5,700	5,700	5,559

ولتغطية النفقات التي كان يساهم بها كل من باشا الازم وباشا العقبة في تمويل التزامتهما تجاه حراسة قافلة الحج في عودتها ، فقد كان منصب حاكم ولاية الشرقية يحتفظ به دائما لباشا الازم ، ومنصب حاكم ولاية القليوبية يحتجز لكي يشغله باشا العقبة . هذا علاوة على دخلها من ريع (مال الجهات) وهي ضريبة فرضت منذ منتصف القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي ، على قرى عديدة في الغربية ، والشرقية والبحيرة لتغطية النفقات السنوية للحج ، عندما تمر قوافله بالقرب من قراهم ، وأيضا لمقابلة اثمان المئون التي تشتري من تلك الاماكن لمدينتي الازم والعقبة ، لامداد القافلة في عودتها<sup>(77)</sup> .

فبعد سنة 1107هـ/1695 — 96م كان مجموع المبلغ الذي يتحصل سنويا من ضريبة مال الجهات هو 594,000 بارة . ونظرا لارتفاع الاسعار أصبح هذا المبلغ لا يكفي لامداد الحجاج ، ولهذا جمعت في سنة 1182هـ/1768 — 69م اموال إضافية لضريبة مال الجهات فاصبح المقدار المتحصل بعد تلك الإضافة هو 1,475,000 بارة جمعت من تلك الأقاليم ، بالإضافة إلى مبلغ 300,000 بارة فرضت لأول مرة على اقليم المنصورة . وقد ارتفع هذا المبلغ إلى حوالي مليونان من البارات . وقد فرض الجند المالك تحت اسم هذه الضريبة كل انواع الابتزاز الغير قانونية ، ولهذا وصل ما جمع تحت اسم ضريبة مال الجهات في الفترة التي وصلت فيها الحملة الفرنسية إلى مبلغ 6,951,288 بارة<sup>(78)</sup> وقد ذهب من هذا المبلغ لباشا الازم وباشا العقبة في السنوات المذكورة بالجدول المبالغ التالية<sup>(79)</sup> :

السنة	1107—1182	زيادة في سنة 1182	1182	الاقليم
المبلغ	94,000	+	400,000	الغربية
المبلغ	300,000	+	025,000	البحيرة
المبلغ	200,000	+	25,000	الشرقية
المبلغ	—	+	300,000	المنصورة
المجموع	594,000		1,475,000	2,069,000



وقد بلغت متحصلات ضريبة مال الجهات بسنة 1212هـ/1798م طبقا للتقديرات التي وضعها خبراء الحملة الفرنسية كالآتي :

الاقليم	الغربية	المنصورة	الشرقية	البحيرة
المبلغ	1,475,487	0,741,883	0,647,802	0,604,262

ولم يكن دخل باشا الازلم وباشا العقبة مقتصرًا على الربيع الذي ياتيهم من تلك الضريبة أو من مناصبهم كحكام للاقاليم المشار إليها و بل كان ياتيهم ربيع آخر من ارسالية خزينة مصر للباب العالي في السنوات التي تزداد فيها خطورة تهديدات العرب لقافلة الحج . ففي تلك السنوات كانت ارسالية الخزينة تخصص مبالغ إضافية لتغطية تكاليف المؤن لعدد اضافي من الجنود يرسل لحراسة القوافل . هذا علاوة على مبلغ 750,000 بارة كان يمنحها أمير الحج بعد سنة 1179هـ/1765 — 66م من ريعه الخاص لمساندة باشا الازلم<sup>(80)</sup> .

اما المحتسب ، وهو المشرف على اسواق القاهرة فكان يساهم في تكاليف الحراس ، إذ كان يرسل من ريعه الخاص البضائع والمؤن اللازمة لاعالة رجاله المرسلين لمرافقة قافلة الحج إلى المدن المقدسة وعلى ذلك فنذ عام 1024هـ/1615م وإلى سنة 1082هـ/1671 — 72م صار من حقه ان يقطع لنفسه من المبالغ المستحقة عليه لارسالية الخزينة مبلغ 118,354 بارة لكي يدفع مرتبات اتباعه هؤلاء . وفي اصلاحات عام 1082هـ أصبح هذا المبلغ 19,860 بارة في السنة ، وظل ثابتا على هذا القدر فيما بعد<sup>(81)</sup> .

وعلى كل حال احتفظ هؤلاء الذين شغلوا منصبى باشا الازلم وباشا العقبة لانفسهم في أواخر القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي بالقدر الأعظم من تلك الدخول ، والمتبقي صرف لحماية وامدادات قافلة الحج . فكثيرا ما كانت القافلة تعود إلى القاهرة بمفردها لان المساهمة الاضافية التي تقدمها هاتان الحملتان لم

تكن تصل لحماية القافلة<sup>(82)</sup>. وفي فترة حكم علي بيك الكبير وما بعدها اتخذت مساعدة هاتان الحملتان كما اتخذت مراكزهما ، لكن ذلك لم يكن الا لفترة مؤقتة حيث أصبحت حملة الازم والعقبة ترسلان أحيانا وليس دائما في الاعوام التي تلت ذلك<sup>(83)</sup>.

### الكسوة الشريفة

اعتاد سلاطين المماليك ان يرسلوا كل عام إلى مكة كسوة تعلق على الكعبة الشريفة ، وحسبوا من أجل الوفاء بهذا الالتزام أوقافا تدر ريعا سنويا يفي بمتطلبات الكسوة . وعندما أصبحت مصر تحت السيادة العثمانية ، أضاف السلطان سليم الأول (1512 — 1520م) أوقافا أخرى إلى تلك التي كانت مخصصة لهذا الغرض في زمن المماليك ، لكي يصنع للكعبة غطاء مطرز بالذهب ، ونهاية حوافه مطرزة بالفضة ، وملبسة بقشرة من الجواهر ، كزينة للكسوة . ثم جاء من بعده السلطان سليمان القانوني (1520 — 1566م) فبالغ في زينة الكسوة ، إذ جعل لها ستائر موشاة بالجواهر . وفي عهد السلطان ابراهيم (1639 — 1648م) أعيد تجديد ضريح الرسول ﷺ وكسوته<sup>(84)</sup>.

وكانت الكسوة تصنع وتجهز في قصر يوسف بقلعة الجبل بالقاهرة . ويشرع عادة في شهر ربيع الثاني في صنعها لتصبح جاهزة بعد ستة أشهر ، أي في شوال من العام نفسه وكان الضناع يمارسون عملهم هذا تحت اشراف ناظر يسمى ، ناظر الكسوة ، يعينه الوالي ، ويسأل أمامه . وكان الوالي نفسه يفتش على الكسوة ، ويعاد وزنها بحضوره ، لكي يتأكد من أنها جاءت مطابقة للوزن الذي كان عادة سبعة عشر قنطارا من الحرير ، وثلاثة قناطير من الفضة الخالصة ، لكسوة كل عام ، ولكي يتأكد أيضا من قيمة المواد التي صنعت منها ، ويوازن بين ما صرف عليها من تكاليف وبين ما هو مرصود لها في الخزينة . ثم توضع بعد ذلك في المحمل الشريف لكي تسافر صحبة الحج إلى المدن المقدسة<sup>(85)</sup>.

وكان وقف المالك الأصلي للكسوة ، وأوقاف السلطان سليم لنفس الغرض ، تمدان الخزينة بربع سنوي متوسطه 3000،000 بارة ، وقد ارتفع هذا المبلغ في سنة 1082هـ/1671 — 72م إلى 565،000 بارة في السنة ، بفضل ما أضافه السلاطين الذين أتوا بعد سليم الأول . ثم حبست قرى أخرى جديدة في سنة 1157هـ/1744م كوقف على الكسوة فدرت ربع سنوي إجمالي بلغ 634،902 بارة<sup>(86)</sup> ، وقد وصل هذا المبلغ في سنة 1200هـ/1785 — 86م إلى 636، 152 بارة ، وظل ثابتا على هذا القدر فيما بعد .

وكانت هذه المبالغ تقترض من الخزينة لمصروفات الكسوة كلما دعت الضرورة وتسمى (مال قرض الكسوة) ، وهذه القروض كان يعاد دفعها من ربع تلك الأوقاف الريفية والمدنية المحبب جزء منهم كوقف للكسوة ، أو تدفع من ارسالية الخزينة للباب العالي . وقد تراوحت تلك القروض ما بين أقل مبلغ اقترض في سنة 1010هـ/1601 — 1602م وهو 72،813 بارة وبين أعلى مبلغ اقترض في اصلاحات سنة 1200هـ/1785 — 86م ومقداره هو 636، 152 بارة<sup>(87)</sup> .

ويوضح الجدول التالي مقدار تلك المصروفات المقترضة من الخزينة والتي أعيد دفعها من ربع أوقاف الكسوة أو من ارسالية الخزينة للباب العالي :

السنة	1004	1005	1009	1010	1011	1020	1023	1024
المبلغ	267،500	251،301	313،252	72،813	535،880	250،910	301،000	301،000
السنة	1025	1041	1058	1082	1094	1179	1200	
المبلغ	301،000	301،000	301،000	301،000	565،000	634،902	636،152	

هذا علاوة على الاضافات التي صرفت من ارسالية الخزينة من اجل تكاليف

صنع الكسوة في السنوات المذكورة بالجدول التالي<sup>(88)</sup> :

بيان المصروفات	السنوات	المبلغ بالبارة
(1) اضافة لمصروفات الخزينة من أجل تكاليف صنع الكسوة	1212—1130	100,000
(2) اضافات لمصروفات الخزينة من اجل تكاليف صنع الكسوة	1212—1144	92,535
(3) إضافات لمصروفات الخزينة من أجل تكاليف صنع الكسوة	1212—1168	78,750
(4) اضافات لمصروفات الخزينة من اجل تكاليف صنع الكسوة	1212—1201	119,745

وكان ريع اوقاف الكسوة في الواقع لا يكفي لتغطية تكاليفها أبداً ، ولهذا لجأت الخزينة إلى فرض ضرائب زائدة على القرى لمواجهة هذه التكاليف ، فبلغ ريع هذه الضريبة الزائدة 50,231 بارة وقد صرفت الخزينة مبلغا وصل إلى 527,000 بارة في سنة 1082هـ يضاف إليه سنويا مبلغ 301,000 بارة من ارسالية الخزينة للباب العالي ، وذلك كله كان يصرف كاثمان للذهب والفضة والحرير الذي تصنع منه الكسوة . ويوضح الجدول التالي ما صرف في السنوات المذكورة كاثمان للذهب والفضة والحرير اللازم للكسوة<sup>(89)</sup> :

السنة	1005	1082	1107	1179	1200	1213
المبلغ	886,494	527,000	527,000	598,274	598,274	598,274

غير ان تكاليف الخامات ارتفعت كثيرا خلال القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي ولهذا السبب كانت الكسوة تجدد كل خمس سنوات . وقد



وغالباً ما كان يفضل ارسال الغلال للحرمين بطريق البحر ، عن ان ترسل مع قوافل الحج . وكانت الخزينة المصرية هي التي تنفق على نقلها وحمايتها ، وكانت السفن السلطانية في السويس تحت قيادة قبطان الباب العالي ، هي التي تقوم بنقل تلك الغلال وغيرها من المؤن الأخرى<sup>(93)</sup> . وفي خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي كانت البواخر وعددها اثنا عشر باخرة تكلف الخزينة ما لا يقل عن 1,600,000 بارة في السنة للبناء وللإعالة<sup>(94)</sup> وكانت هذه السفن تعبر البحر الأحمر بسلام في فصول قصيرة محددة في كل عام ، وعلى هذا فالغلال التي ترسل من القاهرة يجب ان تصل في ميعاد محدد من السنة . ولان الغلال كانت تشحن من صعيد مصر إلى القاهرة فكانت لا تصل بانتظام يناسب مواعيد شحنها للأراضي المقدسة ، ولهذا أقيم مخزن جديد لحفظ الغلال في السويس عام 1081هـ/1670 — 71م ، وكان يملأ بحوالي عشرة آلاف اردب احتياطي من القمح حتى تستطيع مراكب نقل الغلال الشحن والرحيل في مواعيدها<sup>(95)</sup> وقد ارتفع هذا الاحتياطي من القمح بمخزن السويس في سنة 1117هـ/1705 — 1706م إلى عشرين ألف اردب ، أو حوالي نصف مجموع الكمية التي من المفروض ارسالها كل سنة إلى المدن المقدسة<sup>(96)</sup> .

ولنقل الغلال من القاهرة للسويس كانت الخزينة تتحمل 18 بارة عن كل اردب بحيث وصل المجموع بعد عام 1082هـ/1671 — 72م إلى 757,827 بارة في السنة<sup>(97)</sup> . وفي السنوات التي تلت ذلك ازدادت تلك التكاليف وتولت ارسالية الخزينة تغطيتها من الربيع المرسل للباب العالي . فبعد سنة 1120هـ/1708 — 1709م جنبت ارسالية الخزينة مبلغ 250,000 بارة لهذه الزيادة بالإضافة إلى المبالغ المنصرفة بصورة منتظمة من الخزينة<sup>(98)</sup> . وانتقلت تلك الاعباء كلية في اصلاحات عام 1200هـ/1685 — 86م إلى ارسالية الخزينة نتيجة للاجهاد الذي أصاب الخزينة المصرية لارتفاع المصروفات ، وهبوط الدخل<sup>(99)</sup> .

وقد أصيب الاسطول العثماني أثناء القرن 11هـ/17م بتدهور ، فالسفن لم يعتني بصلاحها ، وما غرق منها لم يجدد أو يشتري ما يحل محلها . كما وقع مركز قبطانية السويس في ايدي امراء القاهرة ، فحولوا ريع الخزينة المقدم للاسطول لصالحهم

الشخصي واستخدموا السفن الباقية لنقل بضائعهم والمسافرين . ومن هنا اضطرت الخزينة لنقل الغلال في سفن خاصة ، وجنبت مبالغ إضافية لهذا الغرض . ولم يعد ينقل بهذا الطريق سوى 30,000 اردب من الغلال سنوياً<sup>(100)</sup> . وحولت مقررات المدن المقدسة من غلال الخزينة إلى مبالغ نقدية ترسل مع أمير الحج لتجنب اعباء مصاريف نقلهم كحجوب . غير ان فارق اسعار الغلال بين القاهرة والمدن المقدسة حيث كان منخفضا في القاهرة عنه في تلك المدن ، جعل هذه النقود لا تفي بشراء نفس المقادير التي كانت ترسل قمحا<sup>(101)</sup> . وحاول الباب العالي التخفيف من هذه المشكلة بترميم السفن واصلاح القديم منها وشراء وبناء سفن أخرى ورصد لذلك مبالغ طائلة . غير ان الامراء استطاعوا ان يحتفظوا لانفسهم بمعظم تلك المبالغ .

وأخيرا احتجز في اصلاحات عام 1082هـ/1671 — 72م مبلغ 450,000 بارة من المبلغ المرصود سنويا من الخزينة لقبطان السويس كتكاليف بناء سفن في البحر الأحمر ، وترك فقط مبلغ 1,222,603 بارة في السنة ، على ان يرمم بهذا المبلغ 6 سفن بدلا من اثني عشر سفينة كان من المفروض ترميمها ، الا انه نادرا ما كان يتوافر لديه ثلاث سفن ، وحتى هذه استخدمها في نقل البضائع والمسافرين لحسابه الخاص ، بينما غلال الحرمين أصبحت ترسل في سفن خاصة لا تتوفر لها الحماية مما عرض شحنات الغلال لغارات القراصنة . وتكررت محاولات الباب العالي لاعادة ترميم السفن في البحر الأحمر ولكن لم تنجح تلك المحاولات<sup>(102)</sup> . والجدول التالي يوضح مصروفات النقل في السنوات المذكورة<sup>(103)</sup> :

المصروفات بالباريه	1005	1082	1107	1179	1200	1213
(1) تأجير الجال لحمل الغلال من القاهرة للسويس (الحرمين)	320,210	757,827	757,827	757,827	710,293	120,223
(2) مدفوعات لقبطان السويس لصيانة الانشطار	—	1,672,603	1,222,603	1,222,603	1,222,603	—
(3) أجولة لتعبأ فيها الغلال المرسله للحرمين	—	—	54,000	53,756	53,756	52,683
(4) اخشاب توضع عليها الغلال	—	—	810	810	810	791
(5) تأجير الجال لحمل غلال	1,640	21,788	21,788	21,788	21,788	23,581

وكتيجة لذلك وضع نظام جديد للحراسة في ما بين السويس وجدة للسفن الخاصة المحملة بغلال الحرمين ، ويقضي بإلغاء الضرائب التي تتحملها فرقة مكونة من مائتي جندي في مقابل تلك الحماية ، وسمي هذا الإعفاء (دبش) ، وهو محاولة لإلغاء نفقات الخزينة تماما لهذا الغرض . لكن الامراء رفضوا أي مقتطعات من المبالغ المخصصة لهذا الغرض<sup>(104)</sup> .

وإثناء حكم علي بك الكبير (1183 — 1187هـ/1769 — 1773م) استمر شحن الغلال للمدن المقدسة على أن يتحمل شريف مكة تكاليف النقل من السويس إلى جدة ، وقد أجبر على قبول هذا الشرط . وبعد إعادة الحكم العثماني في سنة 1188هـ/1774م استمرت هذه الترتيبات<sup>(105)</sup> .

### تعينات اشراف الحرمين

كانت الخزينة المصرية تقوم بإرسال امدادات سنوية لاشراف وأهالي مكة والمدينة ، لشراء الجرايات والاحتياجات الأخرى . وكانت تلك الامدادات تسمى في المصطلح العثماني (تعينات اشراف الحرمين) ، وهي تورث من الأب لابن مثلاً يورث مركز الشريف نفسه . وغالبا ما كانت تعينات اشراف الحرمين النقدية ترسل مع أمير الحج ليقوم بتسليمها لمن ارسلت لهم<sup>(106)</sup> .

وتشير السجلات إلى ما دفعته الخزينة المصرية كل عام منذ 1004هـ/1595 — 96م وإلى عام 1082هـ/1671 — 72م ، نقدا كتعينات لاشراف بلغ 95،616 بارة ، ثم ازداد هذا المبلغ إلى 170،158 بارة في السنة . وفي اصلاحات عام 1082هـ ارتفع هذا المبلغ ليصل إلى 170،000 بارة ، لكي يشتري ويشحن 800 اردب ارز أبيض لاشراف كتعينات هذا بالإضافة إلى 63،800 بارة كانت تخصص لشحن الجرايات المستراه من دخل ريع وقف الحمدية ، أحد الأوقاف الرئيسية العامة بمصر<sup>(107)</sup> .

ولقد فرضت ضريبة تسمى الحماية ، على الأوقاف المختلفة والرزق ، تجمع من



ريعتها سنويا مبلغ 519,000 بارة في السنة كانت ترسل أيضا إلى الاشراف كتعيينات على شكل قطع ذهبية ، يضاف إليها 6100 قطعة ذهبية اخرى ، سعر القطعة الواحدة هو 85 بارة . وقد وصل مجموع ما يحصل عليه الاشراف كتعيينات إلى مبلغ 752,800 بارة في السنة (108) .

وفي سنة 1107هـ/1695 — 96م أضيف إلى هذا المبلغ قدر آخر من المال بلغ 200,000 بارة في السنة كان يحصل عليها شيخ الحرم النبوي ، وهو احد قادة الاشراف ، ويلقب شريف قبر الرسول ، كما كان أمير ينبع ، وهو أيضا أحد قادة الاشراف ، يحصل على مبلغ 180,000 بارة في السنة ، وتدفع تلك المبالغ من الخزينة ومن ارسالية الخزينة (109) . والجدول التالي يوضح بعض تلك المصروفات في السنوات المذكورة :

المصروفات (بالبارة)	1005	1082	1107	1179	1200	1213
(1) تعيينات اشراف المدن المقدسة	95,616	158,170	752,800	952,800	952,800	1,746,917
(2) اطعمة وجرايات لشيخ الحرم النبوي	—	—	200,000	200,000	200,000	197,000
(3) اطعمة وجرايات لأمير ينبع	—	—	177,000	180,000	180,000	180,000

وبعد سنة 1180هـ/1766 — 67م أضيف لتعيينات الاشراف مبلغا آخر وصل مقداره إلى 800,000 بارة في السنة ، وتولت ارسالية الخزينة دفعه (110) . وهو موضح بالجدول التالي :

المصروفات	من سنة 1168 إلى سنة 1212 المبلغ بالبارة
(1) الاضافات للجرايات والمؤون المرسلة لشيخ الحرم النبوي	من سنة 1168 إلى سنة 1212 500,000
(2) الاضافات للجرايات والمؤون المرسلة لشيخ الحرم النبوي	من سنة 1668 إلى سنة 1212 300,000

## الصرة

رتب السلطان سليم الأول (1512 — 1520م) وخلفاؤه ارسال مبالغ نقدية طائلة كل عام لأهالي مكة والمدينة ، لكي يصرف منها على المؤسسات التعليمية وعلى الأماكن المقدسة ، وعلى سكان المدينتين . وكانت تلك المساهمات النقدية من تبيع الاوقاف التي حبست لصالح المدن المقدسة وأهاليها وكانت تلك الجرايات تجمع كلها في كيس أو صرة ، وترسل سنويا في حراسة أمير الحج ، ثم توزع تحت اشرافه بعد ان يصل ركب الحج بفترة قصيرة إلى مكة والمدينة . ولم تنقطع ارسال الصرر إلى تلك المدن حتى أثناء الفترة القصيرة التي أمضاها السلطان سليم بمصر<sup>(111)</sup> . وكان دخل الخزينة الذي لا يصرف على اغراض خاصة بمصر ، كان يرسل كله حتى عام 931هـ/1524 — 25م في تلك الصرر ، ولكن بعد هذا التاريخ أصبحت الصرة تحتوي على مبلغ محدد ، وما تبقى يرسل للباب العالي . وكانت مصر ترسل صرتين ، احدهما توزع في المدينة المنورة ، وتوزع الأخرى بمكة المكرمة ، وتحتوي كل منهما على مبالغ محددة رصدت لاغراض معينة . قصرة (الروضة) لأهالي مكة المكرمة كان مقدارها المرسل في سنة 1118هـ مبلغ 703،471 بارة ، وظل كذلك حتى عام 1212هـ . بينما كان مقدار صرة الروضة لأهالي المدينة المنورة في الفترة نفسها هو مبلغ 694،630 بارة<sup>(112)</sup> . وبلغت تصدقات السلطان سليمان الأول (القانوني 1520 — 1566م) لصرة مكة مبلغ 32،000 بارة في السنة في خلال السنفرة من 1118هـ — 1212هـ = 1706 — 1797/7 — 98م بينما بلغت في صرة المدينة للفترة نفسها مبلغا قدره 28،800 بارة كل سنة<sup>(113)</sup> . اما مرتبات جماعة فقراء مكة فكان نصيبهم من الصرة في سنة 1118هـ هو مبلغ 227،329 بارة ، ثم أضيف إليه من السنة السابقة ذكرها وحتى عام 1212هـ مبلغ 676،384 فوصل بذلك في عام 1212هـ مبلغا قدره 903،713 بارة . وبدا نصيب فقراء المدينة في الصرة بمبلغ 289،159 في سنة 1118هـ ووصل إلى 6،468،915 في سنة 1212هـ ، وتلك الزيادة ما بين الرقين المذكورين حدثت أثناء السنوات المذكورة

ومقدارها 6،179،756 بارة في السنة<sup>(114)</sup>. ووصلت مرتبات جماعة المتقاعدين بمكة في سنة 1118هـ إلى مقدار 554،066 بارة، ارتفعت إلى 1،397،729 بارة في سنة 1212هـ. والزيادة حدثت في الفترة ما بين العامين المذكورين. اما جماعة المتقاعدين في المدينة فكانت مرتباتهم في سنة 1212هـ مبلغ 5،554،607 بارة، وكان مقدارها في سنة 1118هـ هو 2،172،028 وتمت تلك الزيادة في الفترة الممتدة ما بين العامين المذكورين<sup>(115)</sup> اما مرتبات جماعة متفرقة، وهم أعضاء فرقة (أوجاق) المتفرقة المكلفين بحراسة الأماكن المقدسة بمكة وعددهم ثلاثة رجال، فقد بلغ ما يتقاضونه في عام 1118هـ مبلغا قدره 4،320 بارة وظل هذا المقدار ثابتا حتى عام 1212هـ. كذلك خصص لجماعة متفرقة المكلفين بالحراسة بالمدينة المنورة سنة 1118هـ مبلغ 9،570 بارة اقتطع منه مبلغ 7،765 في الفترة ما بين عامين 1118هـ و1212هـ فأصبح مقداره في العام المذكور أخيرا هو 1،805 بارة<sup>(116)</sup>. اما مرتبات فراشين الحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة فكانوا ثلاثة عشر شخصا خصص لهم من الاوقاف التي أوقفها محمد باشا والي مصر مبلغ 16،094 بارة ترسل سنويا في صرة المدينة وظل هذا المبلغ ثابتا حتى سنة 1212هـ. وبلغت مرتبات جماعة فراشين الحرم الشريف بمكة وهم عشرة رجال، في سنة 1118هـ مبلغا قدره 21،600 بارة وظل دون زيادة أو نقص حتى عام 1212هـ<sup>(117)</sup>. والجدول التالي يوضح مقادير المبالغ المرسلة في صرقي مكة والمدينة في السنوات المذكورة<sup>(118)</sup>:

ابواب صرف الصرة المرسلة لمكة والمدينة	المقدار المرسل في سنة 1118هـ حتى 1212هـ	المقدار المرسل في سنة 1212هـ
(1) بـ صرة الروضة لاهالي مكة المكرمة 753،471	—	703،471
بـ صرة الروضة لأهالي المدينة المنورة 794،630	—	794،630
(2) بـ تصدقات سلطان سليمان المرسلة في صرة مكة 32،000	—	32،000
بـ تصدقات سلطان سليمان المرسلة في صرة المدينة 28،800	—	28،800

(3) —مرتبات جماعة فقراء (جوالي) المدينة المنورة		
289,159	+	6,179,956 6,688,915
ب—مرتبات جماعة فقراء (جوالي) مكة المكرمة		
227,329	+	676,384 903,713
(4) —مرتبات جماعة المتقاعدين بمكة المكرمة		
554,066	+	843,663 1,397,729
ب—مرتبات جماعة المتقاعدين بالمدينة المنورة		
2,172,028	+	3,382,579 5,553,607
(5) —مرتبات جماعة المتفرقة بالمدينة المنورة		
9,570	—	7,765 1,805
ب—مرتبات جماعة المتفرقة بمكة المكرمة		
4,320	—	4,320
(6) —مرتبات فرشين الحرم النبي بالمدينة		
16,094	—	16,094
ب—مرتبات فرشين الحرم النبوي بمكة		
21,600	—	21,600

أما المرتبات التي كانت ترسل في صرقي مكة والمدينة لتصرف على أوجه العلم وقراءة القرآن ، وتحفيظه للصبيان في الكتاتيب ، فقد أوردتها أيضا السجلات ، إذ تشير إلى ما وهبه حسن افندي دفتردار الباب العالي كمرتب لمدرسة تحفيظ القرآن بمكة ، بلغ في سنة 1118هـ قدرا هو 48,240 بارة وظل هذا المبلغ ثابتا حتى عام 1212هـ . وخصصت مرتبات لاحدى وثلاثين شخصا لقراءة اجزاء من القرآن الكريم بعد صلاة الصبح في الضريح النبوي الشريف بالمدينة ، بلغت 9,270 بارة في سنة 1118هـ ، وظلت ثابتة على هذا القدر حتى عام 1212هـ . كذلك خصص لعشرة أشخاص مرتبات لقراءة القرآن الكريم في الضريح النبوي الشريف بلغت 3,600 بارة في سنة 1118هـ ، وثبت على هذا المبلغ حتى عام 1212 . وكان علي باشا والي مصر قد أوقف في سنة 1129هـ/1717م مبلغ 6,120 بارة تحملها الصرة وتدفع كمرتبات لقراءة اجزاء من القرآن الكريم في الضريح النبوي الشريف خلال ثلاثين يوما من شهر رجب ، وظل هذا المبلغ ثابتا حتى عام 1212هـ . وفي مكة كان مرتب لمدرسة ولقراءة اجزاء أيضا من القرآن الكريم مبلغ 190 بارة في اليوم ، وبلغ ما يرسل في صرة مكة لهذا الغرض سنة 1118هـ مبلغا قدره 34,202 بارة ، وظل هذا المبلغ ثابتا حتى عام 1212هـ . كذلك كان مرتب لشيخ القراء ، الذي يعلم الصبيان ، تجويد القرآن مبلغ 78 بارة في اليوم

ترسل في صرة مكة سنويا وقد وصل مقدارها في سنة 1118هـ إلى 14,040 بارة وظلت ثابتة على هذا القدر حتى عام 1212. وفي عام 1131هـ/1719م أوقف علي باشا مرتبات لعشرين رجلا للقيام كل ليلة بقراءة عشرة أجزاء من القرآن الكريم في الضريح النبوي الشريف، وكان مقدار تلك المرتبات في سنة 1118هـ هو 7,200 بارة، وظلت ثابتة حتى عام 1212. هذا فضلا عن مبلغ 14,400 تدفع كمرتبات لقراءة اجزاء من القرآن يوم الجمعة في الضريح النبوي والجدول التالي يوضح ما ارسل للاغراض السابق ذكرها في صربي مكة والمدينة<sup>(119)</sup>.

ابواب صرف الصرة المرسلة لمكة والمدينة      المقدار المرسل في الزيادة من سنة      المقدار المرسل  
سنة 1118هـ      1118—1212هـ      في سنة 1212

المرتبات وهما حسن افندي دفردار الباب العالي لتحفيظ القرآن بمكة	48,240	—	48,240
بـمرتبات واحد وثلاثين شخصا لقراءة اجزاء بعد صلاة الصبح في الضريح النبوي بالمدينة .	9,270	—	9,270
جــمرتبات عشر أشخاص لقراءة اجزاء من القرآن في الضريح النبوي	3,600	—	3,600
دـمرتبات لمدرسة ولقراءة اجزاء من القرآن بمكة	34,200	—	34,200
هــمرتبات لقراءة اجزاء خلال شهر رجب بالروضة النبوية بالمدينة	6,120	+	6,120
وـمرتبات لشيخ القراء لتعليم الصبيان وتجويد القرآن بمكة	14,040	—	14,040
زـمرتبات عشرين شخصا للقيام بقراءة القرآن كل ليلة بالضريح النبوي بالمدينة	7,200	—	7,200
حـمرتبات لقراءة اجزاء من القرآن يوم الجمعة (15 شخص 50 بارة في اليوم)	14,400	—	14,400

لم يقتصر ارسال صرقي مكة والمدينة على تغطية ابواب الانفاق السابق ذكرها فقط بل غطت الصرتان ابوابا أخرى للانفاق ، منها ما كان يرسل في صرة مكة لتغطية مرتبات حاملي المياه لبندر (ميناء) جدة ، وقد وصل في سنة 1118هـ إلى مبلغ 89,630 بارة ، وظل دون زيادة أو نقص حتى عام 1212هـ . ومنها ما كان يرسل في صرة المدينة ، ويدفع معاشات للاشراف من بني حسين وغيرهم ومعاشات لحراس البريد من العرب على طريق الحج ، وقد بلغ في سنة 1118هـ مبلغ 228,142 بارة وظل ثابتا حتى عام 1212هـ . ومن هذا المبلغ كانت تدفع 86,040 بارة معاشات للاشراف السابق ذكرهم ، وباقي المبلغ وهو 142,120 يدفع للعرب الحراس في مضاربهم . كذلك كان يصرف مبلغ 7,640 بارة منذ عام 1118هـ وظل هذا المبلغ ثابتا حتى عام 1212هـ كمرتبات لخدام السبيل وكتاب السلطان أحمد خان ، وبلغ جملة الاشخاص المستفيدين اربعة عشر شخصا . كذلك كان يحمل في صرة المدينة منذ عام 1118هـ مبلغ 5,400 بارة رتبت سنويا لقناديل المدينة المنورة . والجدول التالي يوضح ما ارسل للانفاق في الاغراض السابقة ذكرها في صرقي مكة والمدينة <sup>(120)</sup> .

ابواب صرف الصرة المرسلة إلى مكة والمدينة	المقدار المرسل في سنة 1118هـ	الزيادة من سنة 1118هـ حتى سنة 1212هـ	المقدار المرسل في سنة 1212هـ
(1) مرتبات لحاملي المياه لبندر (ميناء) جدة 89,630	89,630	—	89,630
(2) معاشات لاشراف بني حسين ولحراس البريد من الاعراب 228,142	228,142	—	228,142
(3) مرتبات خدام السبيل ومرتب كتاب السلطان أحمد خان 7,640	7,640	—	7,640
(4) مرتب للقناديل بالمدينة المنورة 5,400	5,400	—	5,400

هذا بالإضافة إلى مبلغ 40.000 بارة للمجلس الشريف ، وهو مكان اجتماع

الرسول ﷺ بالمسلمين . وجمع هذا المبلغ مع مبلغ آخر دبرته الخزينة عن طريق فرض ضريبة زائدة على مقاطعة البوهار ، رصد منذ سنة 1115هـ/1703 — 1704م ، للمكان الذي نزل فيه الوحي على الرسول ﷺ فأصبح مجموع هذين المبلغين في سنة 1200هـ/ هو 349,033 بارة ترسل مع الصرة . وكانت الصناديق التي تحمل فيها الصرة تتكلف اخشاب واجور حرفيين لصنعها ، بلغت 1,994 بارة في السنة اما ما كان يصرف للعسكر المرافقين لجامعي ضريبة مال الجهات فبلغت 1,311 بارة في السنة والجدول التالي يوضح مقادير تلك المبالغ في السنوات المذكورة<sup>(121)</sup> .

بيان ابواب الصرف بالبارة	1082	1107	1176	1200	1213
(1) المجلس الشريف والمبعث الشريف	40,000	40,000	349,033	349,033	—
(2) اخشاب واجور حرفيين لصنع صناديق الصرة	—	1,994	1,994	1,994	—
(3) جبن وبصل للعسكر المرافق لجامعي مال الجهات	—	1,311	1,311	1,311	1,367

وعلى كل حال بمراجعة المبالغ التي ارسلت في صرقى مكة والمدينة نجد في عام 940هـ — 1533 — 34م انها بلغت 560,000 بارة<sup>(122)</sup> . وبحلول سنة 1004هـ/1595 — 96م ارتفع هذا المبلغ إلى 1,327,040 بارة في السنة ، أي بزيادة قدرها 136% ، وفي السنوات الباقية من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي ، فان معظم الأجور التي تحولت إلى مرتبات قد ألحقت بالصرة طبقا لنظام خاص اتخذ لتفضيل التزام ارسال الصرة<sup>(123)</sup> وكنتيجة لهذا النظام الخاص ارتفعت مقادير النقد المرسل في الصرة إلى 4,806,978 بارة في سنة 1082هـ/1671 — 72م<sup>(124)</sup> ، وإلى 5,132,070 بارة في سنة 1107هـ/1695 — 96م ، والزيادة الأخيرة هي 3,805,030 بارة ، أي بنسبة 285% أكثر من المبالغ المرسلة في القرن السابق . وخلال القرن التالي ظلت الزيادة في الارتفاع حتى وصلت الصرة في النهاية إلى 10,051,779 بارة في سنة

1179هـ/1765م — 66م وإلى 16,204,666 بارة في سنة 1212هـ/1797م — 98م ، بزيادة قدرها 11,805,947 بارة أو 236٪ زيادة على الصرة التي أرسلت في عام 1082هـ ، و 14,877,626 بارة أو بنسبة 1118٪ زيادة على الصرة المرسلة عام 1004هـ/1595م — 96م<sup>(125)</sup> . والجدول التالي ملخص لمجموع ما أرسل في صرني مكة والمدينة في السنوات المذكورة .

السنة	940	زيادة 1004-940	1004	زيادة 1082-1004	1082	تحويل 1082	1082
البارة	560,000	767,040+	1,327,040	3,479,938+	4,806,978	453,259-	4,353,719
السنة	زيادة 1107-1082	1107	زيادة 1179-1107	1179	زيادة 1200-1179	1200	زيادة 1212-1200
البارة	778,351+	5,132,070	4,919,709+	10,051,779	4,194,966+	14,246,745	1,957,921+
السنة	1212						
البارة	16,204,666						

### صرّة دار السعادة

بجانب صرني مكة والمدينة حرص سلاطين آل عثمان على ان يرسلوا كل عام لسكان المدن المقدسة بما فيهم القدس ، صرة أخرى من استانبول ، كانت تسمى صرة دار السعادة ، ومقدارها 60,288 قطعة ذهبية ، غير انه تقرر في سنة 1079هـ/1668م — 69م ، بدافع عملي وبدوافع الامن ، ان ترسل تلك الصرة من مصر بدلا من ان ترسل من استانبول ، على ان يقتطع مقدارها من ارسالية الخزينة كل عام ، وان يوصلها أمير الحج العثماني بدمشق ، بدلا من أمير الحج المصري . وتحويل القطع الذهبية إلى النقد المصري الذي كانت كل قطعة ذهبية تبلغ قيمتها 95 بارة مصرية ، أصبح ما يرسل في تلك الصرة يوزع على النحو التالي<sup>(126)</sup> :

1 — سكان مكة 1,578,460 بارة



- 2 — سكان المدينة 3،804،560 بارة
- 3 — سكان القدس 335،600 — بارة
- 4 — مصروفات النقل 003،040 — بارة .

وكان الولاة في مصر يرسلون في 15 رمضان من كل عام موكبا خاصا قوامه 500 رجل من بين قوات الفرق (الواجقات) السبع الموجودة بمصر لتوصيل هذه الصرة إلى دمشق<sup>(127)</sup> ولكن هذا الوضع لم يستمر، إذ ألغيت التزامات تلك الصرة من ارسالية الخزينة المصرية للباب العالي في سنة 1126هـ/1714م وصارت تدفع مباشرة من قبل الباب العالي<sup>(128)</sup>

## الاقواف العامة

لقد تمتعت المدن المقدسة بريع العديد من القرى المصرية التي أوقفها عليهم في العصر المملوكي السلطان جقمق، والسلطان قايتباي، وامراء تميم، وخاوند<sup>(129)</sup> وعندما خضعت مصر للسيادة العثمانية اضاف السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني اوقافا اخرى إلى تلك التي أوقفها سلاطين وامراء المالك، وكانت تلك الاوقاف تحمل اسماء مختلفة، فمنها وقف الدشيشة الكبرى ووقف الدشيشة الصغرى، ووقف المحمدية، ووقف الاحمدية، ووقف الحرمين.

### 1 — وقف الدشيشة الكبرى .

ورث هذا الوقف جميع الاوقاف التي حبسها سلاطين المالك السابق ذكرهم على المدن المقدسة، وما اضافه السلطان سليم وسلطان سليمان. وكانت أوقاف الدشيشة الكبرى تنتشر تقريبا في كل اعمال وولايات مصر في الوجهين البحري والقبلي.

ففي ولاية القليوبية : كانت القرى الموقوفة هي ناحية سبرياقوس، وطاحانوب،

وناحية سندوه ، وناحية نوي ، والقشيش ، وناحية امياي <sup>(130)</sup> .

وفي ولاية المنوفية كانت القرى الموقوفة على الدشيشة الكبرى أيضا ، ناحية البيجور ، وناحية المقاطع وناحية اسدود ، وناحية الصفراء ، وناحية سمنود <sup>(131)</sup> .

وفي ولاية الغربية : شملت الاوقاف الخاصة بالدشيشة الكبرى نواحي : شبرا بسيون ، والقضاة ، وكفر شبرا بسيون ، ومحلة المرحوم وكفرها ، ومنية الليث هشام ، بقلولة ، قويسنة ، ومقنوا <sup>(132)</sup> .

اما الدقهلية فقد أوقفت فيها للدشيشة الكبرى النواحي التالية : بدوية ، قييدة ، منية شرق ، منشاة عنبر ، منية القرشي ، ابو داود العزب ، طوانيس ، منية العز مساعد ، الجديدة شبراغنت ، بستودا <sup>(132)</sup> .

وبالبحيرة أوقفت القرى والنواحي التالية : مطوبس الرمان ، منية المرشد ، شمشيرة ، عزبة عمرو ، القني <sup>(133)</sup> .

وفي الجيزة : أوقفت نواحي صقيل ، ومنية قادوس ، وصيدة ، والكنيسة ، ووشيم <sup>(134)</sup> .

وفي البهتسا : أوقفت نواحي منية ابن خصيب ، والاسيوطية ، والوجه القبلي ، والفيوم ، وزاوية عباس ، وطرشوب ، وحلف ، وشمطا ، برادة ، سنجرج ، وأبو الهدر ، وطما ذات الاعمدة ، وطوه بني ابراهيم ، وطميه واللاهون ومنشاة التركمان وأبو الهر وضبوا وكفورها وسوهاج وكفورها <sup>(135)</sup> .

ولقد بلغ ما ارسل إلى المدن المقدسة في سنة 991هـ/1583م من أوقاف النواحي السابق ذكرها بالوجهين البحري والقبلي عشرة آلاف اردب من الغلال <sup>(136)</sup> . وقد اضاف السلطان مراد الثالث (1574 — 1595م) وقفنا آخر للدشيشة الكبرى ، فرفع الربع المرسل منها للمدن المقدسة بمقدار ستة آلاف اردب أخرى من الحبوب ، فضلا عن دخل نقدي سنوي لا يستهان به <sup>(137)</sup> . وأصبح ما يرسل من سنة 1105هـ/1693 — 94م من تلك الاوقاف هو 17,100 اردب من الغلال <sup>(138)</sup> . وخلال القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي منح ولاية

مصر وامرائها منحاً طائلة للمدن المقدسة ، فصار ما يرسل اليها في الفترة التي وصلت فيها الحملة الفرنسية إلى مصر هو مقدار 33,333 اردب من الحبوب ، بالإضافة إلى 1,907,765 بارة ترسل نقداً<sup>(139)</sup> .

## 2 — وقف الدشيشة الصغرى :

بجانب ما أوقفه السلطان مراد الثالث (1574 — 1595م) من أوقاف للدشيشة الكبرى ، فقد انشا وقفا آخر في سنة 991هـ/1583م ، سمي بوقف الدشيشة الصغرى أو وقف المرادية تشریفاً لمؤسسه<sup>(140)</sup> . وقد شملت تلك الاوقاف قرى متعددة في اقاليم مصر . ففي البحيرة أوقفت ناحية نكلا ، وناحية الضاهرية ، وبالنوفية أوقفت ناحية سبك الاحد ، وناحية شبرا زنجي وبالقليوبية أوقفت ناحية طنان ، وناحية كفر زريق ، وناحية طوخ الملق ، وناحية سد طنان ، وناحية سنهرا ، وبالدقهلية أوقفت ناحية سندوب ، وناحية منية سمند ، وناحية أبو الحسن . وبالحيزية أوقفت ناحية كومبرا ، وناحية نهرا . وبالبهنساوية والوجه القبلي أوقفت ناحية بلغيا ، وناحية نديل ، وناحية العتامنة وناحية ديشنا ، وناحية الضوابط ، وناحية اهناس الخضراء<sup>(141)</sup> . وكان مقدارا لهذا الوقف ان ينتج أصلا ريعا نقديا يرسل للمدن المقدسة ، بجانب الربيع من الحبوب . وقد بلغ ما يتحصل عليه نقدا من هذا الوقف مبلغ 425,000 بارة ، ومن الحبوب 2,000 اردب . وفي الفترة التي وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر كان هذا الوقف يدر عائدا للمدن المقدسة قدره مبلغ 969,857 بارة ، وغللال قدرها 4,840 اردب سنويا<sup>(142)</sup> .

## 3 — وقف المحمدية :

أوجد هذا الوقف السلطان محمد الرابع 1058 — 1099هـ/1648 — 1687م لكي يدر ريعا نقديا وريعا من الحبوب « تحمل في مراكب بنذر السويس إلى البيع لفقرء الحرمين الشريفين ، ووقف على ذلك قرى من قرى مصر المحروسة ، وهي باقليم المنوفية : ناحية البتون ، وناحية مليج ، وناحية شنوان . وبالغربية : ناحية الهياحم ، وناحية منية عمجيل ، وناحية بهوت وبالقليوبية : ناحية صنافين ، وناحية مجول البيضاء . وبالشرقية : ناحية شلشامون . وبالدقهلية : ناحية نقيطة ، وناحية

صهرجت المش . وبالفيوم : ناحية نعليفة ، وناحية بغمين . وبالهنسا والوجه القبلي : ناحية نويرة ، وناحية سلاوة ، وناحية بها ، وناحية قاي ، وناحية الرينة ، وناحية بهداد ، وناحية قلوصله ، وناحية سفت الحماره ، وناحية اهناس المدينة ، وناحية كفر حيدر ، وناحية القيس ، وناحية انسوخ ، وناحية ريده<sup>(143)</sup> .

وكان مقدرا لهذا الوقف ان يدر ريعا أساسيا مقداره في السنة 300,000 بارة وعشرة آلاف اردب حبوب ، غير انه تجاوز هذه المقادير في الوقت الذي وصلت فيه الحملة الفرنسية إلى مصر إذ كان بالامكان ان يرسل للمدن المقدسة من ريع هذا الوقف 20,789,5 اردب من الغلال وان يرسل مبلغ 1,206,274 بارة من النقود<sup>(144)</sup> .

#### 4 — وقف الاحمدية :

انشأ هذا الوقف السلطان احمد الثاني ( 1102—1106هـ/1691—1695م ) ليدر ريعا نقديا سنويا مقداره هو 300,000 بارة ، وان لم يكن له ريع عيني من الغلال والحبوب . وقد وصل ما ارسل من هذا الوقف عام 1200هـ/1785 — 86م إلى المدن المقدسة مبلغ 575,000 بارة في السنة . وعلى أيام الحملة الفرنسية ارتفع هذا المقدار إلى 581,033 بارة في السنة<sup>(145)</sup> .

#### 5 — وقف الحرمين :

تأسس هذا الوقف في الفترة العثمانية والحق بوقف الخاصكية الذي كان موجودا منذ عهد سلاطين المماليك ، فأصبح الوقف المذكور يضم علاوة على الخاصكية مجموعة أخرى من الاوقاف الأقل أهمية نسبيا ، والتي تأسست على عهدي المماليك والعثمانيين ، وهي تشمل : وقف والدته سلطان ، سلطان محمد خان ، ووقف مصطفى اغا ، الاغاة السابق لدار السعادة ، ووقف جان بردي خاتون ، ووقف الاشرفية ، ووقف الغورية ، وغيرهم<sup>(146)</sup> . وبلغ الريع المختلط لتلك الاوقاف اثناء الحملة الفرنسية مبلغ 938,670 بارة في السنة ، بالاضافة إلى بعض الغلال<sup>(147)</sup> .

وكان يشرف على كل وقف من تلك الاوقاف . والدشايش ناظر ، ويرأس الجميع

ناظر نظار الاوقاف . وكان يقتطع من ريع كل وقف حصة صغيرة لمرتبات النظار ، وموظفي كل وقف . وكان هؤلاء النظار يعتبرون من ( ارباب المناصب )<sup>١٤٨</sup> ، مما ترتب عليه ان يدفعوا سنويا للخزينة المصرية مبالغ محددة بمعرفة الديوان ، في مقابل تمتعهم بريع هذه المناصب<sup>(١٤٨)</sup> . وفي الواقع استطاع النظار ان يحولوا جزءا كبيرا من ريع تلك الاوقاف لمصالحهم الخاصة ففي سنة 1774هـ/ 1760 — 61م بلغت مقادير المتأخرات من الغلال التي يفترض ارسالها للمدن المقدسة 200، 263 اردب استحوذ عليها هؤلاء النظار ، وان كانت قد استردت فيما بعد السنة المذكورة ووقت تمرد علي بك الكبير في سنة 1183هـ/ 1769 — 70م<sup>(١٤٩)</sup> وعلى كل حال ففي السنوات التي تلك ذلك وخاصة بعد سنة 1193هـ/ 1779م ، احتجز جزء كبير من الغلال والنقد الذي كان يفترض ارساله للمدن المقدسة . وبحلول عام 1203هـ/ 1788 — 89م كانت المبالغ النقدية الآتي بيانها ، هي ومقادير الغلال ، تعتبر متأخرات على الاوقاف التالية<sup>(١٥٠)</sup> :

اسم الوقف	النقد بالبارة	الغلال بالاردب
1 — وقف الدشيشة الكبرى	0،481،566	96،248
2 — وقف الحمديّة	2،528،744	26،324
3 — وقف المرادية	0،341،787	50،511
	3،352،097 المجموع	173،083 المجموع

### مصرفات أخرى متنوعة

عددنا فيما سبق عدة أبواب للمصرفات التي اغدقتها مصر على الحجاز ومدنه المقدسة مكة والمدينة ، غير ان هذه المصرفات لم تكن هي فقط كل ما صبت فيه الدخول المكرسة لتلك الجهات ، بل تظل هناك بعض المصرفات التي لم يرد ذكرها ، مثل تلك الكميات الضخمة من مشتروات زيت الزيتون والشموع

والمصاييح والتوابل وغيرها ، والتي كلفت مصر مبالغ طائلة ثمنها لها ، فضلا عن الاجور والتكاليف الخاصة بتعبئتها ونقلها للمدن المقدسة . والجدول التالي يبين مقادير تلك المصروفات في السنوات المذكورة (151) .

بيان ابواب الصرف بالباراة	1005	1082	1107	1179	1200	1213
(1) زيت الزيتون والبراميل	—	137,240	104,241	104,241	104,241	117,032
(2) تاجير جمال لحمل زيت	—	8,972	8,972	17,122	17,122	16,904
الزيتون من القاهرة للسويس	—	8,972	8,972	17,122	17,122	16,904
(3) تاجير جمال لحمل زيت	—	0,220	0,221	0,220	0,220	0,215
الزيتون في السويس	—	0,220	0,221	0,220	0,220	0,215
(4) حصر من الفيوم لتغطية	—	6,000	6,000	6,000	6,000	6,880
ارضية المساجد بمكة	—	6,000	6,000	6,000	6,000	6,880
(5) تاجير جمال لحمل الحصر من	—	1,080	1,080	1,080	1,080	8,138
بولاق للسويس	—	1,080	1,080	1,080	1,080	8,138
(6) براميل تلف بداخلها الحصر	—	1,520	1,520	1,260	1,260	—
(7) ثمن الشمع المرسل للمدن	—	1,520	1,520	1,260	1,260	—
المقدسة	6,560	56,420	56,420	122,376	122,376	123,813
(8) اخشاب وصناديق لنقل	—	2,801	2,877	2,877	2,877	—
الشمع	—	2,801	2,877	2,877	2,877	—
(9) ثمن مصاييح للمدن المقدسة	—	9,290	9,290	9,290	9,290	—
وجال حملها للسويس	4,305	9,290	9,290	9,290	9,290	—
(10) اخشاب واجور تجارين	—	5,165	5,160	5,160	5,160	—
لصنع صناديق لحمل المصاييح	—	5,165	5,160	5,160	5,160	—
(11) مبلغ اضافي لتاجير جمال	—	1,260	1,260	1,260	1,260	—
حمل المصاييح	—	1,260	1,260	1,260	1,260	—
(12) مصروفات اخرى	549,387	—	—	—	—	133,882

ان الدارس لتاريخ تلك العلاقات الاقتصادية بين الحجاز ومصر منذ الفتح العثماني سنة 923هـ/1517م حتى الغزو الفرنسي سنة 1213هـ/1798م ليدعش حقاً لعنق المغزى الذي تمده به الارقام ذات الدلالات الغنية ، المرصودة في السجلات والوثائق المعاصرة ، حين يفحصها بدقة واناة وصبر ، فتكشف له عما كان

ينفق على مصر نفسها من دخل الخزينة المصرية ، ومن ريع ارسالية الخزينة المصرية للباب العالي ، ليقوم بمقارنته بما كان ينفق على الحجاز والمدن المقدسة فتتركز الصورة في بؤرة الرؤيا لتلك العلاقات لتزيدها وضوحا أكثر فأكثر حتى لتكاد تدب فيها الحياة فتتطرق بالحقيقة التاريخية لتلك العلاقات فن فحص السجلات والمصادر المعاصرة نجد ان ما انفق على مصر من الخزينة المصرية في عام 1004هـ/1595 — 96م هو مبلغ 5,028,457 بارة ، في حين ما انفق فقط على أمير الحج لكي يؤدي التزامات المدن المقدسة ، وصرقي مكة والمدينة وبعض المصروفات الأخرى ، (دون حساب ريع الاوقاف العامة من حبوب ونقود ، ودون حساب غلال الحرمين وغيرها من الدخول السابق ذكر تفصيلها) هو مبلغ 4,358,025 بارة لنفس السنة<sup>(152)</sup> وازداد ما صرف على مصر منذ السنة المذكورة وحتى عام 1082هـ/1671 — 72م مبلغ 1,615,185 بارة ، كما ازداد ما صرف على المدن المقدسة في نفس الفترة مبلغ 5,200,196 بارة ، فأصبح ما صرف على مصر في عام 1082هـ هو مبلغ 6,643,642 بارة ، وأصبح ما صرف على المدن المقدسة مبلغ 9,558,221 بارة . ثم ازدادت هذه المبالغ المصروفة على المدن المقدسة من سنة 1082هـ وإلى سنة 1200هـ/1785 — 86م بمقدار 21,655,298 بارة ، في حين خفضت في الفترة نفسها المصروفات الخاصة بمصر بمقدار 226,734 بارة ، فأصبح ما يصرف على المدن المقدسة في سنة 1200هـ مبلغ 31,213,519 بارة ، في حين صار ما يصرف على مصر هو مبلغ 6,416,908 بارة ، ثم حدث تنزيل آخر في الفترة ما بين سنة 1200هـ وسنة 1209هـ/1785 — 1794م تناول هذه المرة ما يصرف على المدن المقدسة ، كما تناول أيضا المصروفات الخاصة بمصر . فكان نصيب مصر من التنزيل لمصروفاتها هو 1,295,000 بارة ، ونصيب المدن المقدسة هو 1,257,502 بارة ، وبهذا صار ما يصرف على مصر في السنة المذكورة أخيرا هو مبلغ 5,121,908 بارة ، في حين وصل مقدار ما يصرف على المدن المقدسة إلى مبلغ 29,956,017 بارة<sup>(153)</sup> .

فإذا كان مجموع كل المصروفات للخزينة المصرية من سنة

1004هـ/1595 — 96م إلى سنة 1212هـ/1797 — 98م قد ارتفع من 48,302,957 بارة إلى 89,164,042 بارة أي بزيادة قدرها 40,861,085 بارة ، أو بنسبة 48٪ من المبلغ الأصلي ، فان المصروفات الخاصة بمصر قد ارتفعت فقط مبلغ 93,451 بارة . أي بنسبة 1٪ تقريبا ، بينما ارتفعت مصروفات المدن المقدسة إلى 25,597,992 بارة ، أي بنسبة 62٪<sup>(154)</sup> .

ونتيجة لذلك فان المصروفات الخاصة بمصر التي كانت في سنة 1004هـ/1595 — 96م مقدارها 5,028,457 بارة ، أو ب 1٪ من مجموع مصروفات الخزينة ، ارتفعت فقط إلى 5,121,908 بارة في سنة 1212هـ/1797 — 98م . أي بنسبة 4٪ من مجموع مصروفات الخزينة .

بينما المصروفات على المدن المقدسة التي كانت في سنة 1004هـ مقدارها 4,358,025 بارة . أي 8٪ من مجموع المصروفات . قد ارتفعت إلى 29,956,017 بارة في سنة 1212هـ/1797 — 98م ، أي بنسبة 33٪ من مجموع المصروفات<sup>(155)</sup> . والجدول التالي يوضح نفقات الخزينة المصرية على المدن المقدسة ومصر في السنوات المذكورة :

نفقات الخزينة على:	زيادة 1004	زيادة 1082-1004	1082	زيادة 1200-1082	1200	تتريـل 1209-1200	1212-1209	1212
(1) المدن المقدسة	4,358,025	5,200,196+	9,558,221	21,655,298+	31,213,519	1,257,502-	29,956,017	29,956,017
(2) مصر	5,028,457	1,615,185+	6,643,642	226,734-	6,416,908	1,295,000-	5,121,908	5,121,908

هذا ما كان يصرف فقط في السنوات المذكورة من خزينة مصر ، اما ريع ارسالية الخزينة المصرية للباب العالي فقد ساهم أيضا في تغطية بعض المصروفات الخاصة بالمدن المقدسة . إذ ساهم في تادية بعض الأموال الخاصة بامير الحج لكي يوفي بالتزاماته التي ارتفعت كما راينا من 450,000 بارة في السنة إلى 10,000,000 بارة في السنة خلال القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي<sup>(156)</sup> .



كذلك ساهمت ارسالية الخزينة في مصروفات وجرايات قوات الحراسة الخاصة بقافلة الحج المرابطة في القلاع المنتشرة على طول الطريق من مصر في مكة . وتكفلت بتغطية جزء من تكاليف تجهيزات الكسوة ، ودفعت مبالغ لتأجير المراكب لنقل غلال المدن المقدسة ، واصلاح القلاع والصحاري والمباني العامة الاخرى الخاصة بالمدن المقدسة . وخلال معظم سنوات القرن الثاني عشر الهجري/الثامن عشر الميلادي دبرت المبالغ الخاصة بجرايات امير ينبع وشيخ الحرم النبوي ، بالاضافة إلى مبالغ اخرى كانت تصرف على متطلبات أقل أهمية<sup>(157)</sup> . كل ذلك جعل مصروفات ارسالية الخزينة على المدن المقدسة يرتفع مجموعها إلى خمسة عشر مليوناً من البارات في المتوسط سنوياً خلال القرن المذكور<sup>(158)</sup> .

فإذا أخذنا هذا المتوسط السنوي الذي تساهم به ارسالية الخزينة وهو 15،000،000 بارة وأضيف إلى المبالغ التي دفعتها الخزينة المصرية في نفس الفترة وقدرها كما رأينا هو 29،956،017 بارة فسوف يصل مجموع ما كان يصرف في السنة على المدن المقدسة من هذين المصدرين فقط مبلغ 44،956،017 بارة .

في حين ان ما كان يصرف على مصر في نفس الفترة من الخزينة المصرية هو مبلغ 52،121،908 بارة سنوياً<sup>(159)</sup> ، ومن ارسالية الخزينة لنفس السنوات مبلغ 9،283،451 بارة في السنة . فيكون مجموع ما صرف على مصر من هذين المصدرين هو مبلغ 14،405،359 بارة في السنة<sup>(160)</sup> . اما ارسالية الخزينة للباب العالي فكانت لنفس السنة مقدارها 11،652،727 بارة<sup>(161)</sup> .

ان خلاصة ما يمكن ان ينتهي إليه الباحث من تعميمات نظرية مستنتجة من الوصف المنهجي المؤسس على الوقائع التاريخية التي اجتهدنا — قدر ما نستطيع — ان نرصدها بلغة الارقام المحددة ، كما حفظتها السجلات والوثائق المصرية والعثمانية المعاصرة ، هو ان تلك العلاقة كانت لها آثار بعيدة المدى على التشكيلة الاجتماعية — الاقتصادية لكل من مصر والحجاز . فيلاحظ في الفترة المدروسة ان فائض العمل الاجتماعي المصري ، المدفوع للدولة العثمانية ، على شكل ريع عيني ونقدي ، قد تم توزيعه بطريقة نهبية بحيث انتقل القسم الاعظم منه خارج البلاد ولم يتبقى لمصر منه سوى الناتج الضروري الكافي فقط لاعادة عملية الانتاج<sup>(162)</sup> .

فبالنسبة للحجاز : ترتب على انتقال هذا الفائض للانتاج الاجتماعي المصري ان حصلت فئات حجازية كالاشراف ، ممثلي الاورستقراطية الدينية ، والتجار ، واصحاب المناصب ذات الصبغة الدينية ، وكل من له صلة بالخدمات الضرورية لتأدية فريضة الحج ، على النصيب الأعظم من هذا الفائض المنقول ، مما ساهم إلى أقصى حد — بجانب عوامل أخرى — على تكريس الوضعية الطبقية للاورستقراطية الحجازية التي عاشت متمتعة بالثراء المادي والنفوذ الديني والسياسي . وسيزيد هذا في حدة الصراع بين القبائل النجدية والقبائل الحجازية<sup>(١٦٣)</sup> ، كما سيزيد من حدة التناقض بين منطقتي نجد والحجاز<sup>(١٦٤)</sup> وسينتج عن هذا الصراع ، وذلك التناقض ، آثار تاريخية تظهر في نجد عندما تتبنى القبائل النجدية الدعوة السلفية التي أسسها محمد بن عبد الوهاب ( 1703 — 1787 ) فترى في تصرفه آفاقا جديدة للصراع ، وامكانية للنصر على الاورستقراطية الشريفة في الحجاز ، وفرصة لا تعوز لانتزاع مركز الثقل السياسي لنقله من منطقة الحجاز إلى منطقة نجد<sup>(١٦٥)</sup> .

اما بالنسبة لمصر فقد كان من نتائج انتقال القسم الأعظم من فائض العمل الاجتماعي المصري إلى الحجاز ان حرم الشعب المصري من فائض عمله ، فلم يبق له — كما سبق ان ذكرنا — سوى الضروري فقط لتجديد عملية الانتاج ، مما يساهم ويفسر الركود الطويل الذي اتسم به تاريخ مصر العثمانية على امتداد الفترة المدروسة ، كما لم يسمح — بجانب عوامل أخرى — بتكوين احتياطي من الاغذية لتجنب عودة المجاعات التي كانت تحدث بصورة متواترة طوال العصر العثماني<sup>(١٦٦)</sup> .

ان نزع الانتاج الفائض إلى خارج البلاد ، اعاق رفع مستوى القوى الانتاجية ، كما اعاق تقدمها ، مما ترتب عليه هيمنة اقتصاد المعاش ، والاكتفاء الذاتي ، وضعف تطور تقسيم العمل . ان ما ترك للتداول في السوق الداخلية لم يكن يكفي أبدا لخلق تراكم يصلح لاقامة صناعة حرفية محترفة ، كما لم يساهم حتى في ازدهار الحرف القائمة ، والتي كان استهلاك ما تنتجه في الماضي من قيم استعمالية يشع في العادة الحاجات المظهرية للطبقة البيروقراطية المملوكية الحاكمة .

لقد نتج عن كل هذا ان ما ترك للمصريين<sup>(١٦٧)</sup> اصبح يكفي لمعيشتهم فقط

فتقلصت نفقاتهم إلى الحد الضروري لشروط البقاء ، وبالتالي منعت طبقات اجتماعية واسعة عن النزول إلى السوق ، مما ترتب عليه انكماش السوق ، وتدني حياة الفئات الاجتماعية القاطنة بالمدن المصرية وكل هذا يعتبر في رأينا أحد الأسباب الرئيسية في تخلف مصر الحضاري ( المادي والروحي ) خلال الفترة المدروسة .



## الهوامش

- (1) راجع القرآن الكريم . على سبيل المثال الآيات : 158 سورة البقرة ، 197 البقرة ، 3 سورة الثوبة ، 27 سورة الحج الآية 97 سورة آل عمران .
- (2) راجع كحالة ، عمر رضا ، جغرافية شبه الجزيرة ، دمشق ، د . ت . ص 100 .
- (3) كانت قافلة الحج المصرية تخرج في أواخر شهر شوال من كل عام ، يرافقها حجاج مصر وشمال إفريقيا الذهابين إلى الحج عن طريق البر . راجع الماوي ، فؤاد محمد ، أوضح الاشارات فيمن ولي مصر القاهرة من الوزراء والباشات ، لاحمد جلبي عبد الغني ، تقديم وتحقيق وتعليق ، القاهرة ، 1977 ، ص 574 ، 575 . وكانت القافلة تتوقف في الطريق ست وثلاثون وقفة ، ثم تصل إلى مكة حيث تمكث هناك عشرين يوما ، تذهب بعدها إلى المدينة في رحلة تستغرق عشرة أيام ، حيث تظل هناك يومين ، ثم تتركها بعدما متوجهة على طريق العودة للقاهرة وكانت هذه الرحلة تستغرق في احسن الاحوال ستا وثلاثين يوما ، وما تستغرقه من وقت الرحيل عن ابواب القاهرة عبر الصحراء العربية حتى العودة إليها كانت مائة وعشرة أيام . راجع أوليا جلبي ، محمد درويش محمد ، سياحة تامة ، مخطوط بارشيف طوب قاني سراي ، استانبول ، 10 مجلدات ، 1898 — 1938 — المجلد 10 ، ص 422 — 445 . وراجع
- Jomier, J. le Mahmal et la Caravane Egyptienne des Pèlerins de la Mecque, Cairo, 1953
- (4) راجع ما سيرد بالمقال من مادة تحليلية ومصادر خاصة بتلك النقاط .
- (5) راجع Burkhardt, J.L. Travels in Arabia, (2 vols, London 1829) vol I, p. 63
- (6) راجع El-Mawi, Fouad Mohamed, The histories of Ottoman in Egypt..., a (Ph. D) Thesis presented to the University of St. Andrews, 1970, PP. 2,272
- وراجع فريدون ، أحمد ، منشآت السلاطين ، مجلدات ، استانبول . 1857 — 1858 ، ج 1 ، ص 379 .
- وراجع آرنولد ، السير توماس ، ترجمة جميل معلي ، دار البقطة ، د . ت . ص 88 .
- (7) راجع أنيس ، محمد أحمد ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، القاهرة ، د . ت ، ص 127 .
- (8) راجع Hagarth, D.G. Arabia, Oxford, 1922, p. 82
- (9) راجع أنيس ، سابق ذكره ، ص 127
- (10) راجع أنيس ، سابق ذكره ، ص 127

- (11) لمزيد من التفاصيل راجع أنيس . سابق ذكره . ص 120 — 126 . وراجع Muir, W.E. Mameluke or Slave dynasty of Egypt, London 1896
- (12) كان منصب إمارة الحج في العشر سنوات الأولى من الحكم العثماني يمنح لاحد البكوات المرسلين من قبل الباب العالي بالاستانة . اذ كانوا يفضلون على ضباط المالك الذين يشغلون وظائف ادارية عليا . راجع فريدون . مصدر سابق ، ج 1 ، ص 491 . وقد استخدم المصطلح المملوكي (أمير ركب الحمل) في العشر سنوات الاولى من الحكم العثماني لمصر . راجع ابن اياس ؛ بذائع الزهور في وقائع الدهور ، 5 أجزاء . نشر محمد مصطفى وباوله كالة ، لينزح واستانبول ، 1932 . جمعية المستشرقين الالمان . ج 5 ، ص 289 ، 319 ، 316 ، 350 ، 371 ، 402 . ثم استخدم بعد ذلك مصطلح أمير الحج من المصطلح العامي (مير الحج) أو (أمير الحج) . وخلال معظم سنوات القرن 11هـ/17م كان المنصب يمنح للامير الذي يذهب صحة المؤن والنقود المرسلة من مصر للباب العالي أو لمن يقود قوات الاحتياطي المرسلة لمراقبة موكب السلطان . وكانت وظيفة أمير الحج تأتي بعد وظيفتي الوالي (الباشا) والدفتردار (رئيس الخزينة) وكانت تشغل لمدة تناسب مع ميزان القوى السياسية بين الامراء . راجع Shaw, Stanfordj. The financial and Administrative organization and development of Ottoman Egypt 1517-1798. Princeton, 1962.
- وعندما سيطرت الاحزاب القاسمية على المسرح السياسي في مصر في أواخر القرن 1هـ/1 واولائل 12هـ/18م كانت المناصب الرئيسية مقسمة بينهم عن طريق الباب العالي ، وكان منصب أمير الحج يذهب إلى الفقارية راجع الجبرقي ، عبد الرحمن حسن ؛ عجائب الآثار في التراجم والاخبار ، اربع اجزاء ، القاهرة ، 1888 — 1894م ، ج 1 ، ص 45 ، 60 ، ج 2 ، ص 82 . وعن الفقارية والقاسمية راجع Holt, P.M. The exalted lineage of Ridevan Rey : Some observation on a seventeenth century Mamluk genealogt. B.S.O.A.S., vol XXII, part 2, pp. 221-230, London 1959
- وعندما حكمت البيوت المملوكية مصر من خلال شيخ البلد في أواخر القرن 12هـ/18م كان منصب . أمير الحج يعطى دائما لنائبهم الأول . راجع الجبرقي ، سابق ذكره ج 1 ، ص 118 ، 150 وغيرها ج 2 ، ص 60 ، 73 ، 79 ، 104 ، 117 وغيرها . وراجع الدمرداش ، أحمد كخدا عزبان ، الدرة المصانة في اخبار الكنانة ، مخطوط بالمتحف البريطاني ، 300 ورقة رقم ( 1074 — 1073 — ) ص 9 ، 10 ، 11 .
- (13) كان مهام أمير الحج هي ان يضمن ويتكفل بحماية قافلة الحج أثناء الرحلة تساعده قوات طوارئ تستدعي من الفرق العسكرية السبع الموجودة بمصر ، يقودها سردار القافلة ، وكان أمير الحج يوزع الهدايا القيمة النقدية والعينية على شيوخ القبائل العربية النازلة على طول طريق الحج في مقابل ضمان حماية قافلة الحج من غارات العرب كما كان من واجبه

ترتيب عمليات شراء ونقل المؤن المرسله مع القافلة ، أو التي ترسل مباشرة إلى الحصون الواقعة على طول الطريق والإشراف على توزيعها أثناء الرحلة . كذلك كان يتسلم المعونة النقدية والعينية المرسله سنويا إلى أهالي مكة والمدينة ، وينظم عملية توزيعها أثناء وجود القافلة بمكة والمدينة راجع Shaw. op. cit, p. 241

(14) بخصوص قيمة العملة المستخدمة هنا ، راجع الماوي ، فؤاد محمد ، الوضع المالي لولاة مصر 1517 — 1798م وتأثيراته على الطبقات الشعبية ، المناهل ، اعداد 11 ، 12 ، 13 ، الرباط ، 1978 ، حيث خصصت « دراسة للعملة المصرية في العصر العثماني » عدد 13 ، ص 360 — 368 .

(15) تقتضي الامانة العلمية ان أنه واعترف بفضل الاستاذ ستانفورد ج . شو ( استاذ التاريخ العثماني والتركي بجامعة هارفرد بالولايات المتحدة ) الذي اعتمدت عليه أساسا في كتابه هذا المقال ، فامدني مشكورا بالمعلومات والارقام التي استخدمتها هنا بعد تحليلها . وقد وردت في كتابة المشار إليه سابقا ، وهو يعتبر أول عمل كرس لدراسة احوال مصر المالية 1517 — 1198 ) بالرجوع لمصادر لم تدرس حتى الآن ، وهي الوثائق المالية العثمانية المحفوظة بمصر وتركيا . فراجع كتابه سابق ذكره ، ص 241 .

(16) انفصلت في سنة 999هـ/1590م الاراضي الواقعة شرق الدلتا ، والتي تحتوي على الشطون الطبيعي (الفسفات) عن اقليم البحيرة لتكون اقليما مستقلا هو الطرانة . وظل هذا الاقليم مستقلا بذاته عن اقليم البحيرة حتى عام 1157هـ/1744م حيث الحق مرة أخرى باقليم البحيرة . وكان اقليم الشرقية في ديوان الروزنامة هو المسؤول عن جمع الضرائب المستحقة على اقليم الطرانة . وكانت الخزينة تبيع الفوسفات المدفوع كضريبة من الاقليم ثم ترصد ثمنه لمرتبات علماء القاهرة . والجدول الثاني يوضح المداخيل التي حصل عليها العلماء من ضريبة هذا الاقليم في السنوات المذكورة .

السنة	1005	1082	1107	1179	1200
الربيع	33,000	150,000	135,600	135,600	135,600

— Estève, M.R.X, Mémoire sur les finances de l'Egypte depuis la conquête de ce pays par le Sultan Selim 1er jusqu'à celle du général chef Bonaparte (Description de l'Egypte) 2ème, XII, 41-248, pp. 115-117

Landret, M.A, Mémoire sur le système d'imposition territoriale sur l'administration de provinces de l'Egypte dans les dernières années du Gouvernement des Mamlouks (description de l'Egypte 2ème XI, 461-527, p. 503

- (17) راجع الماوي ، سابق ذكره ، المناهل ، عدد 11 ، ص 333 ، حاشية 22
- (18) راجع Shaw, op cit, p. 243
- (19) راجع Shaw, op. cit, p. 242
- (20) راجع Ibid pp. 242-243
- (21) Shaw p. 245
- (22) Ibid, p. 243
- (23) راجع
- (24) راجع ما سيرد بالجدول
- (25) كانت تجارة مصر مع اليمن والجزيرة العربية والهند والشرق الاقصى من البن والصمغ العربي والبخور والتوابل والمخدرات والمنسوجات وغيرها تفضل المرور إلى القاهرة من ميناء السويس الواقع على الساحل الشمالي للبحر الاحمر ، أكثر مما تمر عن طريق ميناء القصير الواقع أيضا على البحر الأحمر ، والذي اقتضت تجارته على تبادل السلع بين جنوب الجزيرة العربية وصعيد مصر . راجع الجبرتي ، سابق ذكره ، ج 2 ، ص 83 ، وراجع أوليا جلبي ، سابق ذكره ، ج 10 ، ص 458 . وراجع

Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, part. 1 vol 1, p. 305.

Le père, J.M Mémoire sur la communication de la Mer des Indes à la Méditerranée par la mer Rouge et l'Istome de Soueys, Descr de l'Eg. 2nd ed ; XI, pp. 169-221

وكانت مقاطعة السويس معروفة في العصر العثماني باسم مقاطعة (عشور اصناف البهار) . وخلال القرن 10هـ/16م فرضت جمارك على البهارات فقط دون البن مما جعل التجار يركزون على تجارة البن . ثم فرضت منذ 981هـ/1571 — 1574م جمارك على البن والتوابل راجع Shaw, op. cit. p. (105) . وفي عام 1155هـ/1742م حدث لمعفاء جمركي سمي (دبش) لصالح فرقة تتكون من مائتي رجل كانوا يرسلون لحراسة المراكب بين السويس وجدة . وطبقا لمعفاء (دبش) كان يحق لكل من تمتع به ان يمر بخمسين فردة (الفردة : 50 كوانتل فرنسي) من البن دون ان يؤدي عنها جمارك (كانت جمارك كل فردة حوالي 400 بارة في ذلك الوقت) . وقد استغلت تلك الاعفاءات لتهرب التوابل والبن ، وأصبح حق الاعفاء يباع للتجار المتخصصين مما سبب خسارة الجمارك السويس ، إذ أصبحت تقريبا كل التوابل والبن تمر دون جمارك ، مما ترتب عليه فرض ضرائب عالية قانونية وغير قانونية على البضائع الاخرى المارة بشكل قانوني ، فكانت النتيجة ان تحول قسما كبيرا من تجارة السويس الى ميناء القصير ، حيث كانت الجمارك

أقل . راجع Ibid, p. 105 وخلال القرن 11هـ/17م وكانت الجمارك على كل فردة مائة بارة وبعد سنة 1123هـ/1711 — 12م منح قافلة بإشي — وهو المسؤول عن ترتيب ونقل البضائع من السويس للقاهرة — سلطة فرض ضريبة إضافية مقدارها 10 بارات على كل فردة ، ارتفعت فيما بعد إلى 20 بارة على كل فردة . كذلك بدأ كتبه الجمارك في تحصيل 25 بارة من التجار على كل فردة ، و30 بارة من رؤساء المراكب فاصبح هذا المبلغ يجمع لهم حوالي مليونان في السنة ؛ هذا إلى جانب رواتبهم المنتظمة — راجع شو Ibid, p. 106 — 7

(26) اصبح من سلطة أمير الحج في سنة 1262هـ/1749م ان يوفر الحماية للقوافل الحاملة للبن والتوابل بين القاهرة والسويس في مقابل ضريبة زائدة يحصلها بمقدار 40 بارة عن كل فردة . وامتدت سلطته على الآخرين مما اضطرهم إلى رفع ما يفرضونه بدورهم فبلغ بذلك ما يفرض على الفردة مبلغ 400 بارة . راجع Ibid p. 106 ونتيجة لهذا الارتفاع هبطت تجارة البن والتوابل المارة من السويس من 200 و300 ألف فردة في السنة إلى حوالي 80 ألف فردة سنويا واستمرت على هذا المستوى خلال العشرين سنة التالية . واثناء حكم علي بك الكبير ( 1183 — 1187/1769 — 1773م ) فرضت ضرائب جديدة رفعت الجمارك إلى 600 بارة لكل فردة ورغم هذا ارتفعت تجارة السويس نتيجة للنشاط التجاري الذي أقامه علي بك مع غرب اوربا . راجع Ibid p. 8 وفي ظل حكومة الثنائي مراد بك — وابراهيم بك ( 1193 — 1199هـ/1779 — 1785م ) بلغ ما يفرض على كل فردة ألفين بارة ولهذا هبط ما يمر من السويس إلى عشرة الآلاف فردة سنويا ، وتحولت التجارة إلى القصير التي كانت مقاطعتها تحت يد الوالي . وكان يفرض جمارك 450 بارة فقط على كل فردة راجع Ibid, p. 325 . وعندما طرد غازي حسن باشا حكومة الثنائي من القاهرة في 1201هـ/1786 — 87م اسند جمارك السويس للوالي وجعل المتحصل عن كل فردة . 1880 بارة تقسم بين الوالي الذي يحصل منها على 546 بارة عن كل فردة ، بينما يحصل أمير الحج على 900 بارة من أجل مصروفات الحج . وبعد وصول مراد بك وابراهيم بك إلى السلطة في 1203هـ/1788م ارتفعت الجمارك مما ترتب عليه انخفاض معدلات التجارة وظل الحال كذلك حتى مجيء الحملة الفرنسية على مصر راجع

وارجع Girard, P.S Mémoire sur l'Agriculture, l'Industrie et le Commerce de l'Egypte. (Description de l'Egypte, p. 327

(27) راجع

Estève, op. cit. 105

(28) راجع

Shaw, op. cit, p. 244

(29) راجع

Ibid, p. 244

(30)

Ibid, p. 244



- (31) Ibid p. 244
- (32) Shaw, op. cit, p. 245
- (33) Shaw, op. cit, p. 246-8
- (34) راجع بالمقال مهام أمير الحج Ibid, pp. 240, 241
- (35) Shaw, op. cit, p. 249
- (36) راجع على سبيل المثال ما حدث عند فرض ضريبة (المضاف) سنة 1155هـ/1742م بهذا المقال .
- (37) راجع الجبرتي ، سابق ، ج 1 ، 174 ، 251 ، 249 Ibid, p.
- (38) Shaw, op. cit, pp. 242-246 راجع
- (39) Shaw, op. cit, p. 246 راجع التفاصيل بهذا المقال
- (40) Shaw, op. cit, p. 248 راجع
- (41) راجع على سبيل المثال ما حدث بعد سنة 1135هـ/1722 — 23م
- (42) Shaw, op. cit., op. 242 راجع
- (43) راجع أوليا جلبي ، ج 10 ، ص 435 ؛ وراجع Shaw, op. cit, p. 248
- (44) منح قافلة باشي بعد سنة 1113هـ/1711 — 12م سلطة فرض ضريبة إضافية مقدارها عشرة بارات على كل فردة من البن والتوابل تمر من جمرك السويس وقد ارتفعت تلك الضريبة فيما بعد لتصل إلى 25 بارة على كل فردة Ibid, p. 106 كذلك
- حدث في عام 1155هـ/1742م اعفاء جمركي سمي (دبش) لصالح مائتين من رجال الحماية (راجع حاشية 26 حيث التفاصيل والمراجع) . وحينما كان يحتاج إلى مبالغ إضافية كان يقترضها من الخزينة المصرية على أن يردها بعد تحصيله للمبالغ المفروضة على القوافل . وفي أوائل القرن 11هـ/17م كانت تلك المبالغ تتراوح ما بين 13، 192، 13 بارة كحد أدنى في سنة 1020هـ/1611 — 12م وما بين 120، 93 بارة كحد أعلى في سنة 1011هـ/1602 — 1603م وكان مسؤول أيضا عن توفير الجمال للحجاج في عودتهم من المدن المقدسة حتى مدينة الازم والعقبة في طريقهم للقاهرة في الفترة ما بعد سنة 1614/1023م ، وذلك في مقابل منحه مقاطعة بيع الجمال والحيل والبغال ودواب الحمل الأخرى في بولاق ومصر القديمة وأماكن أخرى ، وهي مقاطعة مدنية لا تدفع ضرائب للخزينة وإنما تحصل منه على ما يسمى متفرقات بعد تأديته لكل الالتزامات المطلوبة منه . وقد تراوح مقدارها ما بين سنة 1004 وسنة 1058هـ إلى مبلغ 50,000 في عام 1004هـ و535، 165 في عام 1058هـ راجع 248 ، 252 ، 244 ، 175
- Ibid p. 175 ، وراجع 251 ، 228 ، 188 ، 113 Estève, op. cit, p.

(45) الجدول التالي يبين مصروفات ارسالية الخزينة لقوات الجنداليان في السنوات المذكورة :

المصروفات	السنة	البارة
(1) المؤن التي يزود بها الحراس المرافقين لركب الحج إلى المدن المقدسة (جنداليان)	1179—1123	566، 521
(2) الاضافات التي تدفع من أجل زيادة ثمن الغلال المرسله إلى (جنداليان)	1170—1142	96، 000
(3) نقص الاضافات التي تدفع من أجل زيادة ثمن الغلال المرسله إلى (جنداليان)	1179—1170	16، 000

(46) Shaw, op. cit. 264-265

(47) راجع الجبرتي ، سابق ، ج 1 ، ص 2 ، 101 ، 104 ، 167 ، ج 2 ، ص 104 ، 134 ، 250

(48) دفع في سنة 1179هـ/1765 — 66م مبلغ 406،521 بارة من هذا المبلغ للضروريات ودفع 160،000 بارة لاجل 1600 اردب قمح ، لكل اردب 100 بارة ، ودفع 112،000 بارة للاضافات ، ودفع 70 بارة لكل اردب قمح كزيادة في اسعار القمح المباع في السوق الحرة .

(49) Shaw, op. cit, pp. 264-265

(50) راجع

— Le Père, J.M. Mémoire sur la communication de la Mer des Indes à la Méditerranée par la Mer Rouge et l'Isthme de Soueys, Description de l'Egypte, 2nd ed. XI (pp. 37-370) pp. 169-221 (Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, p. 305

— Chabral, Essai sur les Moeurs de l'Egypte, pp. 281-305

(51) Le père, op. cit, pp. 200-203 راجع

(52) راجع علي باشا مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة مصر والقاهرة ومدنها القديمة والشهيرة ، بولاق ، 1306هـ ج 14 ، ص 7 .

(53) راجع علي باشا مبارك ، سابق ، ج 14 ، ص 7

(54) راجع Le père, op. cit. p. 173 وجددت هذه القلعة في أيام محمد علي الكبير ، وقد اندثرت تلك المباني ولم يبق منها إلا اثار اطلالها التي تقع على السكة الصحراوية الحالية الموصلة بين القاهرة والسويس عند نقطة عجرود . راجع محمد رمزي ، ج 11 ، ص

74 ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي ، جمال الدين أبي المحاسن ، القاهرة .

(55) راجع Shaw. p. 212, Estève, M.R.X. op. cit, pp. 214-233

(56) نخل (بامالة النون وكسر الراء ، وقد تكتب أحيانا كما تنطق (نخيل) واصل اسمها نخر (بفتح النون وكسر الحاء) ثم حرفت إلى نخل . وفي معجم أبو عبيد البكري : بطن نخر ، وهي منهل من مناهل الحج . ووردت في معجم البلدان لياقوت : نخل : اسم موضع قديم يشبه جزيرة سيناء في طريق الشام من ناحية مصر . راجع محمد رمزي ، حاصية رقم 4 ح 9 ، ص 300 ، من النجوم الزاهرة .

(57) راجع Estève, op. cit, p. 235, Shaw, op. cit. p. 235-212

(58) راجع Shaw, op. cit., p. 265.

(59)

(60) راجع 201 — 202 Le père, op. cit. p. : وراجع المقرئزي ، الخطط المقرئزية ، ج 1 ، ص 186 ، حيث يقول مدين : اسم بلد وقطر ، وقيل اسم قبيلة سميت باسم أبيها مدين ، ويقال له مديان ابن ابراهيم الخليل ، واقعة على بحر القلزم (أي السويس) أو البحر الأحمر حاليا) تحاذي بلدة تبوك على بعد ست مراحل ولا تزال بلدة تبوك قائمة إلى اليوم على السكة الحديدية في محاذة المويلح ، وعلى بعد مائة وخمسين كيلومتر منها إلى الشرق ، يؤيد ذلك ان الخريطة الدولية للمملكة الرومانية التي طبعت في مصلحة المساحة المصرية سنة 1924 نقلا عن الخريطة الأصلية ، يوجد بها اسم مدينة مدين مذكور تحته بسن قوسين اسم (المويلح) والمسافة بينها وبين مدينة آيلة (العقبة) 230 كيلومترا . وهذه ادلة لا تقبل الشك على ان المويلح أقيمت على اطلال مدين القديمة . راجع المقرئزي ، سابق ، ج 1 ص 186 وراجع الخريطة الدولية المذكورة ، نسخة مصلحة المساحة ، القاهرة 1924 .

(61) راجع علي باشا مبارك ، سابق ، ج 9 ، ص 26 .

(62) راجع حاشية (55) حيث المراجع

(63) راجع حاشية رقم (55) أيضا .

(64) راجع محمد رمزي ، حاشية (1) ، ج 8 ، ص 152 من النجوم الزاهرة لابن تغري بردي .

(65) راجع Le père, op. cit, p. 200-201

(66) تكون من الأراضي الواقعة شرقي اقليم الشرقية بعد هزيمة العثمانيين لمصر بقليل اقليم مستقل يسمى قطيا (وتكتب أحيانا قطية) ويستفاد مما ورد في معجم البلدان لياقوت انها على بعد يوم من الفرما ، وفي زبدة كشف الممالك انها مزم الدرب حتى لا يمكن الوصول إلى مصر إلا منها ، وفي رحلة النابلسي انها مكان لاخذ المكوس من كل من يمر بهذا الطريق .

وقطية قرية من نواحي الجفار بين مصر والشام وقد اندثرت ولم يبق منها الا اطلالها في الطريق بين القنطرة والعريش في الجنوب الشرقي من محطة الرمانة (الروماني قديما) وعلى بعد عشرة كيلومترات منها. راجع محمد رمزي، حاشية 2، ج 7، ص 77. من النجوم الزاهرة. وكان ربيع هذا الاقليم يأتي أساسا في العصر العثماني من الضرائب المفروضة على القوافل التي تمر خلال أراضيه من والي دمشق وحلب في مقابل حمايتها بتوفير الحراسة في القلاع والمدن مثل خان يونس والعريش وفي 1118هـ/1706 الغي هذا الاقليم واضيف ريعه والتزاماته إلى حكام الشرقية وقلوب ومدير جبارك مصر القديمة وبولاك. وكانت متحصلات جبارك هذا الاقليم تدفع كمرتبات لحراس القلاع المذكورة في خان يونس والعريش. وكانت بعض قرى هذا الاقليم مفروضة عليها ضريبة تسمى (أوطلاق) وتدفع للشخصيات الرسمية والضباط الذين يملكون أراضي هذا الاقليم في مهات من والي سوريا. وعندما الغي هذا الاقليم تولى دفع التزام ضريبة الاوطلاق مقاطعة جبارك بولاك. وكذلك تولى دفع جزء من مرتبات حاكم هذا الاقليم بعد الانغاء ولاء مصر. راجع Shaw, op. cit, pp. 15, 69, 229, 353.

- (67) راجع حاشية (55) من هذا المقال.
- (68) الدمرداش أحمد كتحدا عزبان، الدرة المنصانة في اخبار الكنانة، مخطوط بالمتحف البريطاني رقم (1074 — 1073) ورقة 132، 142. وراجع أوليا جلبي، سابق، ج 10، ص 438 — 439. وراجع ابن عباس، سابق، ج 5، ص 316. وراجع: Estève, op. cit, p.228
- (69) راجع علي باشا مبارك، سابق، ج 9، ص 26. وراجع محمد رمزي، حاشية (1) ص 74، ج 11 من النجوم الزاهرة.
- (70) راجع Shaw, op. cit, pp. 251-2
- (71) كانت العقبة تعرف باسم آيلة وسميت بالعقبة لوقوعها فوق عقبة عالية من جبل. وهي ميناء وبلدة في شمال خليج العقبة الواقع في شمال البحر الاحمر، ويفصل بين تور سيناء وبين بلاد العرب وكانت تابعة لمصر. راجع محمد رمزي، حاشية 8 ص 206، ج 6 من النجوم. وحاشية 2 ص 73، ج 11 من نفس الكتاب.
- (72) راجع دمرداش، سابق، ورقة 82، 84، 132، 405، 406، 488.
- (73) راجع دمرداش، سابق، ورقة 47، 54، 370، 374. وراجع فريدون بيك، احمد، منشآت السلاطين، ج 1 ص 455، وكان من يقومون بحراسة قافلة الحج يسمون (ابتعاث) Shaw, p. 204
- (74) راجع الحاشية رقم (44) بهذا المقال. وراجع ما سيأتي بخصوص ضريبة مال الجهات.
- (75) راجع الحاشية رقم 55 بهذا المقال
- (76) من هذا المبلغ 134.610 لحملة الازم. ومبلغ 58.920 لحملة العقبة. راجع
- (77) راجع Estève, op. cit, p. 229 وراجع Shaw, p. 90-1

- (78) راجع الجبرتي . سابق . ج 1 . ص 18 . ج 2 . ص 83 .  
 وراجع Estève, op. cit, pp. 59-60 وراجع Lancret, op. cit, pp. 494-5 et  
 وراجع  
 (79) راجع Estève, op. cit, p. 229 وراجع Shaw, op. cit, p. 90-1  
 (80) راجع Estève, op. cit, pp. 229-230, 235, Lancret, op. cit, p. 494  
 (81) راجع Shaw, op. cit, p. 120, Estève, op. cit, p. 110  
 (82) كانت الخزينة المصرية تتكفل بدفع تكاليف أخرى خاصة بالحراسة والنقل غير تلك التي  
 ورد ذكرها فكانت تغطي نفقات اصلاح عربات المدافع وما يلزمها من جلود بقر، كما  
 كانت تتكفل بمصاريف نقل بعض الحجاج والقادة الدينيين مما يوضحه الجدول التالي في  
 السنوات المذكورة . راجع Shaw, op. cit, p. 251-266 وراجع Estève, op. cit, p. 228

بيان المصروفات بالبارة	1082	1107	1179	1200	
(1) تكاليف اصلاح عربات المدافع	12.380	12.380	12.383	12.383	12.069
(2) جلود بقر لعربات مدافع أمير الحج وغيره	0.450	0.450	0.450	0.450	—
في الازلم والعقبة					
(3) خيل لركوب القادة الدينيين المرافقين للحج	—	2.000	2.000	2.000	2.000
لطلوع عرفات					
(4) خيل لبعض الحجاج	—	—	4.824	4.824	4.707
(5) زيت وكبريت لحك جلود جمال قافلة	—	—	1.400	1.400	1.400
الحج					
(6) 200 خيمة كل خيمة 70 بارة للضباط	14.000	14.000	14.000	14.000	13.659
ورجال الحج					

- (83) راجع Estève, op. cit, p. 230  
 (84) راجع ابن اياس . سابق . ج 5 . ص 326.198 . وراجع الجبرتي . سابق . ج 2 . ص 111 . وراجع اوليا جلبي . سابق . ج 10 . ص 422.419 . وراجع  
 نظام تامة مصر . ص 9 ب . 10 .  
 (85) راجع اوليا جلبي . سابق . ج 10 . ص 372 — 373 . وراجع  
 وكان خروج المحمل وقافلة الحج من القاهرة مناسبة لكي يوزع على الفقراء القمح عند

ضريح أحمد البدوي بطنطا . وقد كانت الخزينة المصرية تتكلف بالمبالغ التالية :

بيان المصروفات	1107	1179	1200	1213	المراجع
(1) فتح يوزع على الفقراء بجوار ضريح السيد البدوي	1,230	1,230	1,230	1,000	
(2) بصل وجبن يوزع على الفقراء بجوار الضريح المذكور	1,505	1,505	1,505	1,468	

- (85) Jomier, le Mahmal..., p. 10-73
- (86) Shaw, op. cit, p. 295-60 راجع
- (87) Shaw, op. cit, pp. 177, 180 et 259-60 راجع
- (88) Shaw, op. cit, p. 311 راجع
- (89) Shaw, p. 260 راجع
- (90) Shaw, p. 260 راجع
- (91) Shaw, op. cit, p. 260 راجع
- (92) Shaw, p. 261-223-4 راجع Estève, op. cit, p. 103
- (93) في أثناء القرن الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي كان ريع قبطان السويس ما بين 600,000، 800,000 بارة في السنة من تيماره ، بالإضافة إلى راتب يساوي هذا المقدار . وكان من مسؤولياته ان يجهز الجند ، ويحافظ على اثني عشر غليون لحراسة الملاحة وسواحل البحر الأحمر ضد غارات السفن الحربية الغريبة وصد غارات القبائل العربية . وكان من مسؤوليته أيضا ان يحافظ على مائتي قارب حمل غلال لكي تحمل غلال الحرمين والمسافرين بين السويس ومينائي جدة وتينبع (بالعربية السعودية حاليا) . وللقيام بهذا الواجب خصص له مبلغ اضافي من الخزينة المصرية . وبعد بداية القرن 12هـ/18م أصبح هذا المنصب يشغله واحد من بكوات مصر ، فاستخدم قواته وريعه لصالحه الشخصي ولصالح جماعته ، ولهذا ضعفت القبطانية وهبط ريع تياراتها إلى حوالي 400,000 بارة في السنة في أواسط القرن . وقد بذل الباب العالي مجهودات متكررة لاعادة واحد من قباطنته لهذا المنصب أو على الأقل اعادة قواته في البحر الأحمر تحت سيطرة قباطنة الممالك ، لكن تلك المحاولات لم تحرز نجاحا يذكر . وبعد عام 1171هـ/1657 — 58م استحوذ امراء مصر على قبطانية الاسكندرية والسويس ودمياط . لكن غازي باشا أعاد للقباطنة العثمانيين الربع والمناصب السابق ذكرها وذلك في عام 1200هـ/1785 — 86م . غير انهم طردوا من البلاد عندما استعاد الثنائي مراد بك وابراهيم بك السلطة في سنة 1203هـ/1788 — 89م . راجع

(94) السفن الجديدة كانت اما تبني في السويس أو تشتري من بين السفن التجارية الهندية التي كانت تزور ميناء السويس وجدة بغرض التجارة . راجع Shaw, N. 93, p. 261

(95) راجع Shaw p. 261

(96) راجع Shaw. p. 262

(97) راجع Shaw. p. 262

(98) راجع Shaw. p. 262

(99) في الحملة التي قادها غازي حسن باشا ، والتي وصلت الاسكندرية في 23 يونيه سنة 1786م ضد ابراهيم بك ومراد بك ، والتي هرب على اثرها المماليك واتباعهم إلى الصعيد ، استقر غازي باشا في مصر بعض الوقت ، وعمل على اصلاح خطة الخزينة . وان كان لم يكمل ما شرع فيه من اصلاح . غير ان المصروفات التي كانت الخزينة قررتها من قبل لشحن الغلال لأهالي الحرمين قد خفضت بالمقادير التالية :

1 — تخفيض المدفوعات الممنوحة لقبطان السويس من أجل شحن الغلال للمدن المقدسة عن طريق البحر الأحمر ، خفضت بمقدار 1,075,000 بارة

2 — المدفوعات التي تعطى لتاجير الجبال لحمل تلك الغلال من القاهرة للسويس خفضت بمقدار 760,293 بارة فيكون المجموع هو 1,835,293 بارة . وتكفلت ارسالية الخزينة بدفع 975,000 بارة من هذه المبالغ الملقاة وذلك لنقل الغلال من القاهرة إلى جدة على أن يتحمل شريف مكة باقي تكاليف نقلها إلى المدن المقدسة . وبعد سنة 1200هـ/ تولت ارسالية الخزينة تغطية تكاليف كل الاعباء المذكورة .

راجع Shaw. p. 263

(100) راجع Shaw. p. 262

(101) راجع Shaw. p. 262-3

(102) راجع Ibid, p. 263

(103) راجع Shaw. p. 266-67

(104) راجع حاشية 26 من هذا المقال

(105) راجع حاشية 99 من هذا المقال . وفي ما يتعلق باجراءات اصلاح مصروفات الخزينة التي حاول القيام بها غازي حسن باشا راجع الجبرتي ، سابق ج 2 ص 104 .

(106) راجع شو مصدر سابق ص 258 — 259

(107) شو ص 258 — 9

(108) شو ص 259

- (109) شو ص 259 وراجع Estève, op. cit, p. 221
- (110) راجع شو ص 259
- (111) راجع شو ص 254 وراجع ابن اياس ، سابق ج 5 ص 213 و 214 .  
وراجع Peçevi, Tarik-Osmani, vol. Ip. 426 وراجع شو ص 254
- (112) الارقام الواردة هنا ، وما سيريد فيها بعد متعلقا بمكونات صرقي مكة والمدينة ، مأخوذة من سجلات دار المحفوظات المصرية بالقلعة بالقاهرة . وراجع شو ، مصدر سابق ، ص 254 — 258 وراجع أيضا السجلات التالية سجل رقم 5323 لسنة 1118 ، وسجل 5327 لسنة 1119 ، وسجل 5333 لسنة 1121 ، وسجل 5343 لسنة 1123 ، وسجل 5348 لسنة 1126 ، وسجل 5360 لسنة 1128 ، وسجل 5373 لسنة 1129 ، وسجل 5382 لسنة 1131 ، وسجل 5396 لسنة 1134 ، وسجل 5421 لسنة 1137 ، وسجل 5423 لسنة 1152 ، وسجل 5491 لسنة 1153 ، وسجل 5497 لسنة 1156 ، وسجل 5506 لسنة 1157 ، وسجل 5519 لسنة 1159 ، وسجل 5530 لسنة 1161 ، وسجل 5587 لسنة 1171 ، وسجل 5602 لسنة 1173 ، وسجل 5639 لسنة 1178 ، وسجل 5691 لسنة 1179 ، وسجل 5661 لسنة 1180 ، وسجل 5575 لسنة 1189 ، وسجل 5761 لسنة 1190 ، وسجل 5768 لسنة 1191 ، وسجل 5549 لسنة 1200 ، وسجل 5564 لسنة 1201 ، وسجل 5599 لسنة 1205 ، وسجل 5610 لسنة 1206 ، وسجل 5620 لسنة 1207 ، وسجل 5633 لسنة 1208 ، وسجل 5650 لسنة 1209 ، وسجل 5695 لسنة 1211 ، وسجل 5712 لسنة 1212 .
- (114) راجع حاشية 113
- (115) ، (116) ، (117) راجع حاشية 113 .
- (118) ، (119) ، راجع حاشية 113 بهذا المقال حيث المراجع .
- (119) ، (120) راجع حاشية رقم 113 بهذا المقال .
- (121) راجع الحاشية رقم 113 بهذا المقال
- (122) راجع شو مصدر سابق ص 254
- (123) ان العديد من افراد الفرق العسكرية العاملة بمصر حولوا علوفاتهم واجورهم إلى مرتبات ، والمرتب هنا ترادف الاوقاف ، وبمعنى آخر ، حولوا العلوف أو الاجر إلى وقف ، وذلك لكي يتجنبوا ما تحصله الخزينة منهم اثناء حياتهم ، أو تحصله فرقهم بعد موتهم من ريع العلوف أو الاجر . ولهذا أوقفوا تلك المرتبات لفائدة أقاربهم أو أولادهم أو لفائدة مؤسسات دينية أو خاصة وكانت العلوف أو الاجر الذي تحول إلى مرتب يصرف للشخص اثناء حياته وبعد مماته يعود لفائدة الموقوف عليها ، ويصرف من الخزينة تحت بند (عادات) . وبالرغم من ان الباب العالي اصدر أوامره مرارا بالغاء



تلك ( العادات ) لأنها ضارة بالخزينة من جهة ، وبكفاءة الجند من جهة أخرى ، إلا ان شيئاً من تلك الأوامر لم ينفذ . راجع الجبري ، سابق ، ج 1 ، ص 37 . راجع شو ص 208 — 209 .

(124) في اصلاحات مصروفات الخزينة لسنة 1082هـ/1797 — 98م تناولت التخفيضات بند الزيت المرسل للمدن المقدسة في الصرة . فحفظ بمقدار 33,000 بارة ، والغني المبلغ الذي كان يدفع للقبيلة العربية أولاد حمود في مقابل خضوعهم ومقداره هو 50,000 بارة في السنة ، كما الغيت الزيادة التي كانت تدفع نقداً لقضاة مكة والمدينة لحمل الغلال ومقدارها 7,828 بارة ، كذلك اقتطع مبلغ 37,593 بارة من التقاعدات أو المعاشات التي الغيت من الصرة . وقد وصلت المبالغ التي اقتطعت من الصرة في تلك الاصلاحات مبلغ 453,259 بارة راجع شو ص 212, 290, 291, 288 .

(125) راجع شو 254 — 255, 258 . وتشير السجلات الرسمية انه بعد سنة 1161هـ/1748م احتفظ بحوالي 10% من الصرة في مصر من أجل الانفاق على من يسكن مصر من أهالي الحرمين ، وان الأمير الخاص بالحج نادراً ما كان يدفع كل تلك المبالغ في الابواب المخصصة لها ، بل كان يحتفظ لنفسه بجزء منها . راجع Estève, op. cit. pp. 222-3

(126) ، (127) ، (128) راجع شو ص 261 .  
 (129) راجع شو 269 . وراجع الاسحقاقى ، محمد عبد المعطي ، اخبار الأول في من تصرف في مصر من ارباب الدول ، القاهرة ، 1296هـ ، ص 221 .  
 (130) راجع الاسحقاقى ، مصدر سابق ، ص 221 .  
 (131) راجع الاسحقاقى ، سابق ، ص 221 .  
 (132) راجع الاسحقاقى ص 221 .  
 (133) راجع الاسحقاقى نفس المصدر ونفس الصفحة .  
 (134) راجع الاسحقاقى ، سابق ، ص 221 .  
 (135) راجع الاسحقاقى ، سابق ، ص 221 — 222 . هذا بالإضافة إلى مبلغ 19,800 بارة كان يدفعها ولاية مصر ثمن قفاطين تخلع سنوياً على عرب الدشايش ، وهم أولئك الذين يكلفون بمسؤولية توصيل غلال وقف الدشايش من القاهرة إلى السويس من أجل شحنها للمدن المقدسة . راجع مقالنا ، الوضع المالي لولاية مصر سابق ، ص 346 .

(136) راجع شو ص 269 .

(137) راجع شو نفس الصفحة

(138) راجع شو نفس الصفحة

- (139) هذه تقديرات استيف ، اما تقديرات الاسحقاني هي ( ان المتحصل من النواحي « اي من الأوقاف الخاصة بالدشيشة الكبرى » في كل سنة ما هو من المال سبعون كيسا وما هو من الغلال 33 ألف اردب وثمانمائة وثمانون اردبا وذلك خارج عن اجرة الاماكن الكائنة بمصر وغيرها ، وهو في كل شهر هلالى 44 كيسا ) راجع الاسحقاني سابق ص 222 وراجع Estève, op. cit, p. 106 .
- (140) راجع شو ص 269
- (141) راجع الاسحقاني ، سابق ، ص 223 .
- (142) راجع شو سابق ص 269 وراجع أوليا جلبي ، سابق ، ج 10 ص 129 وراجع Estève, op. cit, p. 106 غير ان تقديرات الاسحقاني هي ان « متحصل النواحي المذكورة في كل عام من الحب التي اردب ومائتي ... ومن النقد سبعة عشر كيسا ... » راجع الاسحقاني ، سابق ، ص 223 .
- (143) راجع الاسحقاني نفس المصدر ص 224 .
- (144) راجع شو مصدر سابق ص 270 وراجع أوليا جلبي سابق ج 10 ص 129، 433 . وراجع Estève, op. cit, p. 106 وتقديرات الاسحقاني هي ان « الذي يجهز من محاصيل القرى المذكورة إلى المدينة المنورة ، وفقراء الحرمين ومجاوريها ، ما قدره من الحب اثنا عشر ألف اردب ، ومن المال النقد ما جملة اثني عشر كيسا » راجع الاسحقاني سابق ص 224 .
- (145) راجع شو مصدر سابق ص 270 . وراجع استيف ، سابق ، ص 106 ويذكر الاسحقاني ان السلطان أحمد « عمل سحابه بركب الحاج الشريف المصري ، يحمل بها الماء للفقراء والمساكين ، وأوقف عليها اوقافا وهي مستمرة إلى الآن ، وبها النفع العام . ومن مآثره أيضا انه رتب من ريع أوقافه أيضا لفقراء الحرمين الشريفين وارباب وظائفهم زيادة في معلومهم في كل سنة ما قدره اثنا عشر كيسا يحمل إليهم صحبة أمير الحج المصري » . راجع الاسحقاني ، مصدر سابق ، ص 225 .
- (146) علاوة على الاوقاف السابق ذكرها ، اضاف الاسحقاني ثلاثة أسماء لاوقاف أخرى يرسل ريعها السنوي لفقراء الحرمين ومجاوريها ، وهي : وقف رستم باشا ، وكان ريعه اثنا عشر ألف نصف فضة ، ووقف اسكندر باشا ، وكان ريعه عشرة آلاف نصف فضة ، ووقف سنان باشا ، وكان ريعه عشرون ألف نصف فضة . راجع الاسحقاني نفس المصدر ص 226 وراجع شو مصدر سابق ص 270 .
- (147) راجع شو نفس المصدر . ص 270

(148) الجدول التالي يوضح المبالغ التي دفعها نظار الاوقاف للخرينة المصرية في السنوات المذكورة (راجع شو نفس المصدر، ص 147).

اسم الوقف	سنة 1057هـ	سنة 1212هـ
	1647م	1797 - 98م
(1) ناظر الدشيشة الكبرى	25,000 بارة	—
(2) ناظر وقف الخمدية	15,000 بارة	—
(3) ناظر وقف الاحمدية	100,000 بارة	—
(4) ناظر وقف الغورية	25,000 بارة	37,500 بارة
(5) ناظر وقف الاشرفية	25,000 بارة	25,000 بارة
(6) ناظر وقف المرادية	100,000 بارة	—

- (149) راجع شو نفس المصدر ص 270
- (150) راجع شو مصدر سابق، ص 271
- (151) راجع شو نفس المصدر ص 264 — 267
- (152) راجع المصادر والمراجع الخاصة بربع أمير الحج، وصرتي مكة والمدينة، وبعض المصروفات الأخرى، التي سبق ذكرها في الحواشي الخاصة بكل منها في هذا المقال. وفيما يخص مصادر ما اتفق على مصر فراجع شو مصدر سابق، ص 232 — 237 وراجع استيف، سابق، ص 199 — 214.
- (153) راجع الحاشية السابقة. وراجع سجلات دار المحفوظات المصرية بالقاهرة أرقام 5176، 2122، 4433.
- (154) راجع الحاشية السابقة، وراجع شو مصدر سابق، ص ص 309 — 310.
- (155) راجع شو، نفس المصدر، ص ص 282، 310.
- (156) راجع ربع أمير الحج من ارسالية الخزينة.
- (157) راجع الكسوة الشريفة، وحراسة قافلة الحج وغيرها مما ورد بهذا المقال.
- (158) بلغ مجموع تلك المساهمات في بعض السنوات 18,301,654 بارة. راجع مقادير تلك المساهمات في ابواب المصروفات التي عددها هذا المقال وراجع أيضا شو نفس المصدر، ص ص 245 — 309, 282, 6.
- (159) راجع شو، مصدر سابق، ص 282
- (160) راجع شو، نفس المصدر، ص 491.

- (161) راجع شو نفس المصدر، ص 401.
- (162) لعل توصية جيران (أحد علماء الحملة الفرنسية) بزيادة المنتجات الزراعية في مصر قد أصابت تلك الحقيقة حيناً قال: «ان الامر الذي سوف يزيد هذه المنتجات بصورة بارزة هو ان تقام بعض المؤسسات التي تشرك الفلاحين في ملكية الأرض. فهم يزرعونها اليوم لكي يعيشوا فقط ويسددوا الضريبة، في حين انهم قد يزرعونها ليجيوا حياة أوسع راحة، وان الضمان لهم بان يستفيدوا من كدهم سوف يجعل الحصاد أوفر تحت أيديهم» راجع جيران، مصدر سابق، ص 690 — 691.
- (163) راجع عثمان بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، جزءان، مكة 1930، ج 1، ص 24، 32. وراجع العصامي المكي عبد الملك بن حسين بن عبد الملك، سمات النجوم العوالي في انباء الاوائل والتوالي، اربعة أجزاء، القاهرة، 1959، ج 4، ص 361 — 370. وراجع العجلاني، منير. تاريخ البلاد العربية السعودية، ج 1، الدولة السعودية الأولى، بيروت، د. ت، ج 1 ص 30.
- (164) راجع السباعي، أحمد، تاريخ مكة ج 1، دراسات في السياسة والعلم والاجتماع، القاهرة، 1952، ص 302 — 345 وراجع حسين بن غنام، روضة الافكار والافهام لمرئاد حال الامام وتعداد غزوات ذوي الاسلام، المسمى (تاريخ نجد) تحقيق ناصر الدين الاسد، القاهرة، 1961، ص 131 — 133، 175 — 176.
- (165) يكتسب «اتفاق الدرعية» لسنة 1745م مغزى سياسي — اقتصادي بالغ الدلالة في هذا السياق. فبالإضافة إلى وضعه لحجر أساس الدولة السعودية الأولى (1745 — 1818م) فانه حصر السلطة الدينية أو ما يسمى بـ «المشيخة والخلافة» في يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب وفي آله من بعده أبداً، مما كان يعني عملياً تجريد الاشراف في مكة من مركزهم الديني كذلك حصر السلطة السياسية او ما يسمى بـ (بالرياسة والامامة) في يد أمير الدرعية محمد بن سعود وذريته، وهو ما يعني في نهاية التحليل انتزاع نجد للسلطة السياسية من الحجاز. راجع تفاصيل الاتفاق في حسين غنام، سابق، ص 81 وعثمان بن بشر، سابق، ص 12، ولمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، مجهول المؤلف، تحقيق أبو حاكم، أحمد مصطفى، بيروت، 1968.
- (166) راجع على سبيل المثال الماوي، Thehistories سابق ص ص 44، 67، 78، 69، 70، 160، 161. وراجع أحمد جلي بن عبد الغني، سابق تحقيق الماوي، ص 216 — 217.
- (167) استخدمنا هنا لفظ (المصريين) ليجمع بشكل عام أوسع طبقات المنتجين أو الباحثين عن عمل من السكان المحليين، الواقعين تحت استغلال الطبقة العسكرية البيروقراطية باصولها التركية أو المملوكية.